أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

في هذا العدد

★ لماذا لبنان أولاً؟؟

★ رؤية في الصراع العربي الصهيوني حاضراً ومستقبلاً

★ الشرق أوسطية والخطر الصهيوني الداهم

★ المجلس الوطني الفلسطيني وإلغاء الميثاق

★ التفكير العلمي ومسألة الحرية

★ السلوكية الحزبية بين النظرية والممارسة

★ حول التنمية والقضايا السكانية في ج.ع.س تخفيض السكان أم زيادة التنمية

العدد: (٢٧٩) تموز - آب ١٩٩٦

المناضل
في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية
المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي
يصدرها مكتب الاعلام والنشر في القيادة القومية

في هذا العدد:

الموضوع		الصفحة
● الافتتاحية		
● لماذا لبنان أولاً؟؟؟	الرفيق الدكتور فواز صياغ عضو القيادة القومية الاحتياط رئيس هيئة التحرير	٣
● دراسات سياسية		
● رؤية في الصراع العربي الصهيوني حاضراً ومستقبلاً	الرفيق: فوزي الجودة	٦
● الشرق أوسطية والخطر الصهيوني الداهم	الرفيق: نايف صياغة	١٤
● المجلس الوطني الفلسطيني وإلغاء الميثاق	الرفيق: د. غازي حسين	٢٢
● دراسات فكرية		
● التفكير العلمي ومسالة الحرية	الرفيق: خالد حيدر	٣٦
● دراسات عقائدية		
● السلوكية الحزبية بين النظرية والممارسة	الرفيق: د. ناصر عبيد الناصر	٤٠
● دراسات اجتماعية		
● حول التنمية والقضايا السكانية في ج.ع.س. تخفيض السكان أم زيادة التنمية	الرفيق: لؤي خازم	٤٩
● أنشطة ووثائق	اعداد الرفيق: نصوح زبيدي	٦٠

الافتتاحية

لماذا لبنان أولاً؟؟؟

الرفيق الدكتور فواز صياغ
عضو القيادة القومية الاحتياط
رئيس هيئة التحرير

ماتزال دولة العدو الصهيوني - ومنذ تاسيسها - تمارس السياسة التي من شانها انهاء الصراع العربي الصهيوني وتحويله الى نزاع بين اسرائيل وجاراتها الدول العربية وهي السياسة التي تنهي قضية فلسطين وقضية العرب عموماً وتجعل اسرائيل دولة تتمتع بكل مزايا فرض الامر الواقع والهيمنة، وفرض التجزئة على الامة العربية وجعلها قدراً لا مفر منه وذلك بتعزيز الاقليمية واذكاء الروح القطرية لدى الدول المحيطة بفلسطين وإقامة الحواجز عن طريق فرض المعاهدات والاتفاقات التي تعرقل أي محاولة للوحدة أو التضامن أو التنسيق بين اقطار الامة العربية الواحدة. وكانت أبرز محطات هذه السياسة الصهيونية هي اتفاقات كامب ديفيد مع مصر وما تلاها من فرقة عربية وعزلة مصر آنذاك - ولو لفترة - عن جسم الامة والعمل العربي المشترك، وتلا ذلك اتفاق غزة اريحا أولاً مع منظمة التحرير الفلسطينية والنتائج السيئة والسلبية التي أحاطت تلك الاتفاقات وما احدثته من شروخ في الجسم الفلسطيني والفلسطيني العربي، وما

لحق بقضية فلسطين والحقوق الفلسطينية والعربية من تراجع كبير بعدها، وتلا ذلك الاتفاقات مع الاردن في وادي عربة وتخلخل العلاقات العربية مع الاردن نتيجة لذلك والان تحاول اسرائيل تسويق تلك السياسة في ما تطرحه حول لبنان أولاً في محاولة منها لاحداث مزيد من التمزق في الجسم العربي الذي بدأ يتعافى من جروحه بعد مؤتمر القمة العربي الذي عقد مؤخراً في القاهرة ووضع سياسة عربية لوحدة الموقف، ودعم سورية ولبنان في نضالهما من أجل حل عادل ودائم يضمن تطبيق القرارات الدولية والحفاظ على الحقوق القومية .

إن النوايا الخبيثة وراء تلك السياسة مكشوفة ومعروفة وتهدف ضمن ما تخطط له الصهيونية إلى ما يلي:

أولاً : احداث شرخ عميق في جسم الامة العربية عن طريق محاولة تخريب العلاقة السورية اللبنانية التي توطدت وتعمدت بالدم المشترك خلال النضال القومي والوطني في السنوات الماضية لتجاوز الازمة اللبنانية.

ثانياً : احداث انقسامات داخل لبنان وجر بعض الاطراف القصيرة النظر والمؤيدة للسياسة الصهيونية خصوصاً في الظروف التي تجري فيها الانتخابات النيابية وما يحيط بها من ظروف استثنائية ومحاولة احياء اتفاق / ١٧ / أيار المقبور الذي هزمته جماهير لبنان واسقطته آنذاك. وكذلك الحفاظ على القوى العميلة المتعاونة معها في الجنوب اللبناني المحتل.

ثالثاً: تسويق السياسة الصهيونية لدى بعض العرب المتعاونين مع العدو والظهور بمظهر أن اسرائيل راغبة في الانسحاب من جنوب لبنان وانها لاترغب في بقاء قواتها فيه.

رابعاً: الظهور أمام العالم ان اسرائيل تقترح « حلولاً عملية » وهي دولة ديمقراطية لاترغب أن تفرض احتلالها على الاخرين وأن مساعيها تلك تهدف الى اقامة علاقات طبيعية مع البلدان العربية المجاورة لها.

خامساً: ارضاء بعض العناصر داخل دولة العدو التي تعارض سياسة حزب الليكود والحكومة الاسرائيلية الراهنة عن طريق الالتفاف على المعارضة داخل الكيان الصهيوني نفسه وامتصاص الازمة الداخلية التي تهدد الحكومة.

سادساً: وأخيراً اظهار اسرائيل وكأنها الدولة الوحيدة الراغبة في السلام أمام الرأي العام العالمي الذي ما انفك يطالبها بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة.

لقد أوضح لبنان رسمياً وشعبياً رفضه القاطع لمثل هذه الاقتراحات الخبيثة وكشف النوايا التي تبيتها اسرائيل له من وراء تلك المناورة واوضحت سورية كذلك موقفها حيث لايمكن ان تكون راعية وحامية لحدود دولة العدو في الوقت الذي تستمر فيه باحتلال الاراضي وانتهاك الحقوق وأبرزت الدولتان ومعهما الأقطار العربية كلها إن هذه السياسة لاتهدف اطلاقاً الى تطبيق قرارات الشرعية الدولية ومجلس الامن وخصوصاً القرار / ٤٢٥ / الخاص بالانسحاب من جنوب لبنان، بل الهدف هو استمرار فرض الهيمنة الصهيونية على الامة العربية والتنصل من الالتزامات التي فرضتها الاتفاقات السابقة خلال مسيرة التفاوض بعد مؤتمر مدريد والتنصل اساساً من المبادىء التي انطلقت منها عملية السلام في مدريد وفيها محاولة لتصفية قوى المقاومة الوطنية للاحتلال ليس في لبنان فحسب، بل في جميع الاقطار التي ترفض سياسة اسرائيل واستمرار احتلالها للأراضي العربية وتنكرها للحقوق القومية للشعب العربي الفلسطيني والامة العربية . وكما هزم اتفاق /١٧/ أيار سوف تهزم هذه المحاولة الجديدة للصهيونية وسوف يستمر العمل في سورية ولبنان من أجل الوصول الى سلام عادل وشامل يضمن كافة العناصر التي قامت عليها عملية السلام في المنطقة والتي تحفظ للجماهير العربية حقها وكرامتها وتعيد ما احتل من أرضها .

دراسات سياسية

رؤية في الصراع العربي - الصهيوني حاضراً ومستقبلاً

● الرفيق فوزي الجودة

إن طبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني واحدة، مهما اخذت من وجوه متعددة.. منذ النكبة عام ١٩٤٨، إلى النكسة عام ١٩٦٧، إلى حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣، إلى غزو لبنان عام ١٩٨٢، إلى معركة السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، إلى مجازر قانا والنبطية عام ١٩٩٦.

إذن الطبيعة العدوانية واحدة، وكما قلنا: إنها تأخذ اشكالاً ربما تكون قديمة ـ جديدة، ولكن الامور تقاس بزمانها ومكانها، وفي ما يحيط بها من ظروف إقليمية ودولية، إلا ان المحصلة تبقى واحدة، وللصراع وجه واحد، إن هناك احتلالاً لأراض عربية يجب أن يزول وهذا ما نصت عليه الشرعية الدولية والمواثيق العالمة.

الحقيقة إذا فكرنا أن نبحث في مستقبل الصراع لابد وأن ننطلق من المقومات الاساسية له، أو بالاحرى العوامل التي تجتذبه وتحدد مساره..

وبقراءة سريعة لرؤية مستقبلية يمكن أن نجيب على عدد من الاسئلة التي ماتزال تطفو على ساحة الاحداث ولاسيما في زمننا الحالي..

الوضع العالمي

الولايات المتحدة هي اليوم القوة الأعظم عسكرياً وسياسياً، إلا انها ليست وحدها الأقوى اقتصادياً، في «النظام العالمي» الجديد، ثمة توازن قوى تتحرك وضوابط ومواقع لم نعهدها في أنظمة دولية سابقة. فباستثناء الصين، تخضع أنظمة حكم الدول الكبرى الاخرى للمحاسبة الدورية وتتأثر بمتطلبات الرأي العام وأولوياته. كما أن «النظام العالمي» لايستطيع أن يتجاوز سقف ضوابط ما يعرف بالرأي العام العالمي. إن تعدد مصادر القوة وتفاوتها بين الدول الكبرى يحد من القدرة على تحويلها إلى أدوات ضغط فاعلة فهناك صعوبة لابل استحالة في استعمال القوة العسكرية لمعالجة مسائل اقتصادية، كما هي الحال اليوم بين الولايات المتحدة من جهة واليابان والصين من جهة أخرى، ووسيلة الضغط الاقتصادي يقابلها رد مماثل بالحجم نفسه أما استخدام الوسائل العسكرية لأهداف سياسية، فمردودها غير مضمون الفاعلية لتحقيق الغايات المرجوة.

في نظام ضبابي المعالم، متنوع مصادر القوى، خاضع لضوابط عدة، تبقى المسائل العالقة كثيرة سواء القديم منها قبل انتهاء الحرب الباردة، أو الجديد، المسائل النزاعية التي ارتبطت بالنظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية تم حسمها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار الانظمة الشيوعية في دول أوروبا الشرقية والوسطى فثمة دول استقلت وأخرى ارتبطت باتحاد سياسي غير ثابت مع روسيا، أما المانيا فتوحدت وأصبحت قوة سياسية واقتصادية اساسية في أوروبا، وماتزال المشكلة التي اصطلح على تسميتها بمنطقة الشرق الاوسط قائمة.

منطقة الشرق الاوسط هي الأكثر عنفاً

لعل منطقة الشرق الاوسط هي من أكثر مناطق العالم سخونة في نزاعاتها الداخلية والاقليمية ومسائل الصراع المطروحة بالغة التعقيد تطرح في جوهرها ليس فقط نظام الحكم القائم في بعض بلدان المنطقة، بل أيضا النظام الاجتماعي والاقتصادي هذا فضلاً عن وجود معارضة مسلحة داخل بعض الدول منها الجزائر ومصر، وهناك دول مفككة كالعراق والسودان وأخرى مغلقة معزولة

عن العالم، هذا فضلاً عن وجود حال عدم استقرار متزايدة في منطقة الخليج العربي، أما الصراع العربي - الصهيوني فهناك توجه لإنهاء الجانب العسكري من النزاع إلا أن معالجة الجوانب الأخرى السياسية والاقتصادية ستستغرق وقتاً طويلاً.

لانبالغ إذا قلنا ان منطقة الشرق الاوسط هي من أشد المناطق عنفاً وتزايداً للصراع حيث أن كل يوم يمكن أن يخلق صراعاً جديداً ونزاعاً جديداً، لماذا؟ لأن أياد خارجية تمتد إلى داخل الكثير من البلدان وتعبث بها كما تشاء، وهذا ما يجعل هذه المنطقة في حالة توتر دائم، لابل انها قابلة للاشتعال في أية لحظة من اللحظات كما هو ملاحظ وكما هو معاش.... انطلاقاً من المصالح التي يمكن أن تحققها تلك الايادي في مناطق نفوذها ولو على حساب شعوب المنطقة ويمكن أن نقول بأن هذه سمة من سمات ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

كيف قبلت اسرائيل مبادرة السلام؟

عندما هزم - اسحق شامير - رئيس وزراء اسرائيل في الانتخابات السابقة كشف النقاب عن أسرار معالجته لمبادرة السلام الامريكية مبيناً أنه وافق على حضور مؤتمر مدريد للسلام على «مضض» بعد أن وجد أنه ليس أمامه مفر من مسايرة إدارة الرئيس - جورج بوش - التي كانت جدية في سعيها لحل القضية الشرق أوسطية وفق قرارات الشرعية الدولية وعلى اساس مبدأ مقايضة الارض بالسلام.

والنقطة الاهم في ما كشفه - شامير - ربما في زلة لسان إن التجاوب العربي مع مبادرة - بوش - وضع اسرائيل في مأزق لاتستطيع تجاوزه إلا بالموافقة حتى لا «تتهم» بأنها لاتريد السلام، وتحمل مسؤولية استمرار التوتر وحالة الحرب في المنطقة، وبالتالي تعريض المصالح الامريكية للخطر، إلا أن هذه الموافقة جاءت ضمن استراتيجية خبيثة تقوم على «المماطلة والمناورة» ووضع العصي في الدواليب وافتعال الأزمات لتنفير العرب وجرهم الى الانسحاب من المفاوضات التي قال - شامير - بالحرف الواحد انه كان يعتزم إطالة امدها لأكثر من عشر سنوات.

وعندما تسلم - اسحق رابين السلطة - ورث منه هذه الاستراتيجية لينفذها بحذافيرها، ولكن باسلوب مختلف فبينما كان السلف يتعمد التعنت ولايخفي مواقفه المتصلبة وممارساته المعادية للسلام بصلافة وحدة، لجأ «الخلف» الى «الابتسامة الصفراء» والادعاء أما الرأي العام بانه داعية سلام ثم زرع الالغام على طريق المفاوضات بنسفها من الداخل وتحميل العرب مسؤولية الفشل.

سياسة اسرائيل العدوانية

لو استعرضنا مسيرة السلام منذ بدايتها قبل نحو خمس سنوات لهالنا مامرت به من عقبات ومفاجآت وعواصف كانت في معظمها من افتعال وصنع الجانب الاسرائيلي وذلك لإحراج الجانب العربي أو الاطراف العربية بتعبير أدق وإضعاف موقفها وحملها على التصعيد حتى يأتي الرفض من جانبها وتظهر اسرائيل بمظهر الحمل الوديع الذي قدم «التنازلات تلو التنازلات» حسب مزاعم الصهاينة.

وهكذا شهدنا مسلسلاً على حلقات من فصول المناورات والتضليل وزرع الشراك والالغام والقنابل والعوائق والقيام بممارسات تستفز الاطراف العربية، وافتعال معارك جانبية والاصرار على تحدي الارادة العربية بالاعلان بصلافة عن رفض أي تغيير في وضع القدس، والمضي في سياسة الاستيطان، وتوسيع المستوطنات، وجلب المزيد من المهاجرين لإسكانهم في القدس والخليل وغيرهما من مدن الضفة الغربية، والقيام بعمليات تستهدف قصم ظهر المفاوض العربي واحراج القيادات المؤمنة بعملية السلام لحملها على الانسحاب من المفاوضات والامثلة على ذلك كثيرة منها مذبحة الحرم الابراهيمي، ومذبحة الحرم القدسي الشريف، وابعاد مئات الفلسطينيين، واغتيال فتحي الشقاقي أحد زعماء حماس، ثم اغتيال المهندس يحيى عياش، والعدوان الوحشي على لبنان، على قانا والنبطية التي شهد العالم كله مجازر كبيرة فيهما مما أدى إلى وقوع خسائر فادحة في الارواح وخسائر مادية واقتصادية كبيرة.

المناورات السياسية الاسرائيلية

وفي اطار الاستراتيجية الاسرائيلية استخدمت إسرائيل قميص الديمقراطية عند الحاجة لعرقلة سير المفاوضات أو تسويغ أي رفض أو ممانعة عند مواجهتها بموقف يستدعي اتخاذ قرارات حاسمة، فتارة تطالب باستفتاء على موضوع الانسحاب من الجولان، وعندما تحشر في زاوية المرونة العربية والاصرار على مواصلة مفاوضات السلام يلوح قادة اسرائيل بأزمة في الكنيست تارة أخرى، وهذا ما جرى عندما دعا -بيريز- الى انتخابات مبكرة بعد اغتيال -رابين-.. وبالفعل استخدم -بيريز- ذريعة الانتخابات بدلاً من اتخاذ قرارات حاسمة للمضي قدماً في مسيرة السلام فجاءت خسارته مبرراً للعودة الى استخدام عامل الوقت والهروب من الالتزامات والاستحقاقات على المسارات كافة.

هذه الاستحقاقات يجب مواجهتها بشجاعة ووضع جميع الاطراف أمام مسؤولياتها لتحقيق السلام على المسارين السوري واللبناني واتمام الانسحابات واحقاق الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني واقامة دولته المستقلة عاصمتها القدس.

أما الرضوخ لارادة اسرائيل وتسيير مفاوضات السلام حسب رغبتها ووفق تقويمها ومواقيتها فإنه سيعيد العرب الى أيام النكبة عام ١٩٤٨ فاسرائيل تراهن على مسألة الوقت معتبرة أن العرب سرعان ما يهدأوا وينسوا ويرضخوا للأمر الواقع ولها بهذا الشأن تجارب كثيرة منذ عام ١٩٤٨. حتى يومنا هذا.

الشراكة الاميركية ـ الاسرائيلية

تضطلع «واشنطن» نظرياً على الاقل بدور «الوسيط» بين العرب والاسرائيليين إلا ان موقف -نتنياهو- يضع الادارة الاميركية في وضع صعب، إذ أن المفروض على هذا الوسيط والراعي لعملية السلام ان يلفت نظر رئيس الحكومة الاسرائيلية الى أن الشروط التي يتحدث عنها مثل القرار /٢٤٢/ أو المعاهدات مع الفلسطينيين هي في الأساس شروط دولية وليست عربية، ومفروض عليه أن يبلغ -نتنياهو- أنه لا يستطيع أن يعلن شروطه للتفاوض مع العرب ثم يمنع العرب من بلورة شروطهم التفاوضية ومفروض عليه ايضا أن

يبلغ رئيس الحكومة الاسرائيلية الجديد أن واشنطن تأسيساً على ما تقدم لاتستطيع تأييده في هذه المواقف إلا أن الوضع يختلف الآن حيث أن الإدارة الاميركية حليف استراتيجي لاسرائيل ولهذا التحالف أولوية على ما عداه كما شرح -كريستوفر- وهو في طريقه إلى لقاء -نتنياهو- وحتى لايتهم إسرائيليو- أمثال -أرييل شارون- واشنطن بأنها تعامل اسرائيل كما لو انها «جمهورية موز»، وسعياً الى مراعاة مشاعر الاسرائيليين» الرقيقة والحساسة» كان على -كريستوفر- أن يتبنى موقف الليكود بحذافيره تقريباً فلا يدير ظهره لـ«الشروط الدولية للمفاوضات فحسب»، وإنما يزيد عليها مردداً الشعارات الليكودية الانتخابية التي ربطت بين أمن اسرائيل وعملية السلام فضلاً عن الاقرار مع التجمع الحاكم الجديد بأن المفاوضات ستستغرق زمناً طويلاً.

مستقبل سياسة نتنياهو؟

شكل فوز بنيامين نتنياهو -برئاسة الوزراء في اسرائيل انتكاسة للجهود السلمية إذ يتميز -نتينياهو- عن سلفه -بيريز- برؤية أكثر تشدداً (لايختلف الاثنان عن بعضهما البعض من حيث التفكير والعقيدة فالأول يطرح إقامة اسرائيل الكبرى والثاني يطرح إقامة اسرائيل التوراتية). لكن فوز -نتنياهو يبقى ضمن ضوابط وحدود خاصة من الصعب عليه ان يتجاوزها مع العرب، كذلك مع الولايات المتحدة، بل يرث -نتنياهو- كل مشكلات حكومة -بيريز- ولن يستطيع الهروب من مواجهة الحقائق الصعبة التي تحيط باسرائيل وبالعملية السلمية وان محاولة -نتنياهو- المحافظة على طروحات الليكود وسط الوضع العربي والفلسطيني والعالمي والاسرائيلي الراهن ستكون مهمة شبه مستحيلة، وبينما يمكن -لنتنياهو- ان يؤخر عملية السلام وان يميزها بتوترات وبتصلب وبتشدد اكثر واكبر إلا أنه من الطبيعي أن تتجمع في مواجهة اي تطرف من جانب نتينياهو -وحلفائه المتعصبين من أمثال -شارون وايتان-.

إن الحقائق تشير وتومي إلى ان الايام القليلة القادمة ستحد من طموحاته وستكبل أياديه وهذا الامر قد يفرض عليه إدخال حزب العمل في التشكيل الحكومي في مرحلة لاحقة وذلك لاستكمال عملية «السلام» وهذا أمر ممكن

حالما يكتشف الليكود ان تشكيل حكومة إئتلاف مع العمل في المستقبل قد يكون احدى وسائله لامتصاصه الوضع العالمي والعربي المشكك بسياسته . بل إنه قد يكون إحدى وسائل ـ نتنياهو ـ للتغلب على معارضة « ايتان » و « شارون » على سبيل المثال.

المفاوضات؟؟

لايبدو حتى الآن أن هناك آلية معتمدة لمتابعة ما تضمنه البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي حول أسس مواصلة عملية السلام ولم يتم بعد استثمار التحسن النسبي ، الذي حصل في العلاقة بين بعض الدول العربية، والسؤال الذي مايزال يطرح نفسه في ضوء تلك المعطيات هو: إلى أي مدى يمكن تحقيق تفاهم عربي حول كيفية و « شروط » استئناف المفاوضات الثنائية « الرسمية » مع اسرائيل وهل يكون القرار بهذا الشأن مرتبطاً بتنسيق عربي أم متروكاً لكل طرف على حدة؟

وهل بالامكان فهم الصعوبات التي تقتضي احراز تقدم في اتجاه آلية ما هو بارز الآن من مواقف لـ « نتنياهو » وغيره من الحكام الاسرائيليين؟

الحقيقة لاسبيل الى ذلك دون التمييز الضروري بين السياسة والايديولوجية فالمتشدد سياسياً يختلف عن المتطرف ايديولوجياً من حيث أن الأول ـ وبعكس الثاني ـ يستطيع تغيير مواقفه كونه لايفتقد النزعة « البراغماتية » وان ـ نتنياهو ـ يحاول ان يأخذ دوراً رسمياً في إطار الحكومة، فهو عندما يشدد على مواقفه الرافضة لتنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي يحاول ان يلجأ الى المناورة ببعض الجوانب لكي يبدو للعالم من انه مرن ويمكن أن يتقبل مسالة « السلام » وهذا بحد ذاته تناقض ملموس في سياسته المعروفة بعدائها للسلام وبالتعصب والتشدد وهذا ما عبر عنه في كتابه « مكان تحت الشمس » الذي صدر قبل عام تقريباً، والذي كان بمثابة البيان الانتخابي له.

وجه المرحلة المقبلة

يبقى نجاح الليكود ضمن ضوابط محددة ضمن أطر لن يستطيع تجاوزها . فالمرحلة الرئيسية هي مرحلة سلام والصراع بين العرب واسرائيل سيكون على اشده في مجالات متوترة حول شروط السلام، والسلام اذن هو الوجه الرئيسي والاساسي للمرحلة المقبلة اما ـ نتنياهو ـ فيمكن أن يعمل لتغيير بعض الشروط وبعض شروط التفاوض ، ولكن ليس باستطاعته تغيير الاطار العام والوضع الشامل، وبالقوة نفسها يمكن القول

أن بامكان العرب أيضاً أن يغيروا بعض شروط اللعبة من خلال طرح شروطهم وتصوراتهم في إطار تضامن سياسي عربي حول مسالة السلام التي تشغل مكانة كبيرة في سياسة العالم بأجمعه ، حيث لايخلو مؤتمر أو اجتماع إقليمي أو دولي إلا وقضية السلام واحدة من القضايا الرئيسية التي تطرح..

إن المستقبل ليس بيد ـ نتنياهو ـ وليس بيد حزب الليكود الاسرائيلي، إن هناك قوى عالمية وقوى محلية يجب ان تأخذ دوراً أكثر فعالية لكي لاتكون المسألة مرتبطة بمنحي شخصي أو حزب أو تيار، ونعتقد أن ما يجري في العالم أكبر من ذلك على الرغم من معرفتنا التامة بالمواقف الدولية ولاسيما موقف الولايات المتحدة الامريكية المنحاز لجانب اسرائيل على الرغم من الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة كدولة راعية للعملية السلمية؟!..

إن مستقبل العرب في أيديهم وليس من قوة في العالم قادرة على ان تفرض عليهم ارادتها ، ولكن هذا الشيء يتطلب الارادة القوية والتضامن الفعال، والرؤية المستقبلية الواحدة للتصدي للتحديات التي تواجه حاضر امتنا العربية ومستقبلها.

دراسات سياسية

الشرق أوسطية والخطر الصهيوني الداهم

● الرفيق نايف صياغة

مقدمة:

بعد قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية عام ١٩٤٨ أخذ مفكرو الصهيونية يخططون لادماج كيانهم في محيطه العربي، وتطبيع العلاقات اليهودية مع الأمة العربية لتصبح فيما بعد المنطقة بكاملها تحت سيطرتهم الاقتصادية والثقافية تحت مقولة: «تعاون العقل والعلم اليهودي مع المال والعنصر البشري العربي». والبحث عن صيغ اقتصادية وسياسية تستبعد الصيغ القومية وتتجاوزها معتمدة صيغاً جغرافية ومصالح ذاتية لتحقيق الهدف الصهيوني، فكانت فكرة مشروع الشرق أوسطية بديلاً للمشروع القومي انطلاقاً من فكرة /تيودور هرتزل/ مؤسس الحركة الصهيونية حيث جاء في مذكراته: «قيام كومنولث شرق أوسطي يكون للدولة اليهودية المرتقبة فيه شأن قيادي فاعل، ودور اقتصادي رائد، ويتحول الشرق الأوسط الى منطقة يخيم عليه السلام والتعايش، حيث تجتمع الثروات العربية الواسعة مع التمركز الاستثنائي للقوة العقلية التي يمتلكها الصهاينة لخلق جنة الرخاء على الأرض.

ورأى مفكرو الصهيونية ان العرب لم يقبلوا المشروعات تحت اسم هرتزل مهما بلغ بهم الضعف وتردت أوضاعهم فعمدوا الى صياغة مشروعهم تحت اسم جديد هو «**مشروع السوق الشرق أوسطية**» ووضعوا التصورات والمخططات والدراسات لهذا الغرض فقد أصدر /اتحاد اليهود/ وثيقة بتاريخ

٢٨/٣/١٩٤٨ تضمنت الحاق فلسطين في اتحاد شرق أوسطي واسع ونادى الفيلسوف اليهودي /مارتن بوبر/ في محاضرة ألقاها في نيويورك عام ١٩٥٨ بفكرة قيام اتحاد فيدرالي شرق أوسطي وجاء فيها ان السلام بين العرب واليهود لا يتم بوقف العمليات الحربية ولن يكون سلام إلا عبر تعاون حقيقي بينهما وعقب قائلاً ومهما كانت هذه الفكرة سخيفة وهزيلة الآن إلا أن المستقبل يثبت حيويتها وجدواها.

وطرح حزب العمل الصهيوني في نهاية الستينات أفكاراً حول اقامة اتحاد اسرائيلي - فلسطيني - أردني على غرار اتحاد البنلوكس(٧). ووضع جاد يعقوبي وزير المواصلات في حكومة رابين نهاية عام ١٩٧٥ مخططاً سرياً للتعاون الاقليمي في مجال المواصلات بين اسرائيل والأردن ومصر مشيراً الى أن التعاون الاقليمي في هذا المجال في الشرق الأوسط أمر ضروري للطرفين ويتضمن المشروع ربط الأردن بميناء حيفا بواسطة سكة حديد الغور واتصال بين الأردن وميناء اسدود، وتطوير شبكة حديد بين اسرائيل والدول المجاورة، وتحويل اسرائيل في نطاق التعاون الاقليمي إلى جسر بري بين مصر ولبنان.

ووضع يعقوب ميردور وزير الاقتصاد في حكومة بيغن عام ١٩٧٧ مشروعاً للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية واعتمد شمعون بيريز عام ١٩٨٦ خلال زيارته للولايات المتحدة مشروع مارشال للشرق الأوسط لتأمين الاستقرار في المنطقة بالمفهوم والتخطيط الاسرائيلي، ودمج اسرائيل في المنطقة بغية الهيمنة عليها ووعدت الادارة الأمريكية بدراسة اقتراحات بيريز بعناية مع حلفائها.

كما أوضح بيريز تصوره للشرق الأوسط الجديد في كتابه الذي يحمل نفس التسمية ذكر فيه انه عرض أفكاره على كبار المسؤولين الأوروبيين والذي يعتبر على غرار الخطة الأوروبية للتعاون الاقتصادي وأكد ان هذه الأفكار ألهبت خيال العديد من حلفاء اسرائيل مثل فرانسوا ميتران وهيلموت كول وجاك ديلور.

وينطلق التصور الاسرائيلي للشرق الأوسط الجديد من النظرة الى البلدان العربية كبلدان متخلفة ويقتصر دورها على تصدير المواد الطبيعية والأولية والطاقة والرساميل والأيدي العاملة وان اسرائيل سوف تستقطب كل هذا وتتحول الى مركز مالي واقتصادي عملاق في المنطقة وانطلاقاً من هذا يلخص بيريز موقفه وآرائه حول قيام سوق شرق أوسطية على الشكل التالي

«ان النظام الشرق أوسطي يقوّم معادلة جديدة تجمع بين النفط السعودي واليد العاملة المصرية، والمياه التركية والخبرة الاسرائيلية...»!

وكسبيل لتحقيق هذا النظام الجديد للشرق الأوسط حددت اسرائيل المفاوضات المتعددة الأطراف انطلاقاً من القناعة بضرورة بحث مسائل التعاون الاقليمي بين الدول العربية واسرائيل قبل بحث مسائل الانسحاب من الأراضي المحتلة، وخلال شهر أيار ١٩٩٢ وحده اجتمعت خمس لجان متعددة الأطراف لبحث التعاون الاقليمي في مجالات المياه والبيئة وضبط التسلح، والأمن الاقليمي، واللاجئين، والتنمية الاقتصادية. وهدفت اسرائيل الى تحقيق ما عجزت عنه عسكرياً باجبار العرب على فتح حدودهم مع اسرائيل والسماح لها بالتغلغل في ميادين الحياة كافة في المشرق والمغرب العربي.

وقد عبر عن هذا اسحق شامير بعد المؤتمر الأول للمفاوضات المتعددة الأطراف في موسكو ٢٨/١/١٩٩٢ حيث قال «تحصد اسرائيل الآن الثمار الدبلوماسية والاقتصادية لمحادثات السلام الخاصة بالشرق الأوسط التي ساعدتنا في الخروج من عزلتنا الدولية...».

وقال وزير خارجيته «لقد اكتملت كل توقعاتنا وصمودنا في المهمة التي أخذناها على عاتقنا».

التعاون الأمريكي- الاسرائيلي:

لاشك ان مشروع الشرق أوسطية مشروع اسرائيلي الهدف أمريكي التنفيذ ومن هنا كانت القوة العسكرية الاسرائيلية المدعمة حتى العظم من قبل أمريكا تخلق الأعذار وتقوم بالعدوان والحروب التوسعية ضد البلدان العربية لتصل الى توقيع اتفاق التحالف مع أمريكا وتستغل نتائج الحروب لاجبار العرب على قبول شروطها وبدأ اللعبة سافرة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانفراد أمريكا بزعامة العالم وتبنت أمريكا مخططات اسرائيل حول تسوية الصراع العربي- الاسرائيلي وظهرت المخططات القديمة الجديدة لاقامة نظام اقليمي جديد على أنقاض الاتحاد العربي. ولا عجب إذا علمنا ان الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط تتماشى تماماً مع الاستراتيجية الاسرائيلية حيث تعتبر ان المنطقة العربية مجالاً حيوياً للمصالح الاسرائيلية الأمريكية المشتركة وتعملان معاً على تصفية قضية فلسطين

على حساب الحقوق العربية واخضاع الوطن العربي لمصلحتيهما، فكان تصور مشروع الشرق أوسطية حلقة من سلسلة مشاريع استعمارية أخرى غايتها ترسيخ التجزئة في الوطن العربي واستغلال ثرواته وخيراته. فالادارة الأمريكية وضعت يدها على جميع مقدرات الدول النفطية في شبه الجزيرة العربية وهي تتصرف بالأمور هناك بشكل المتحكم الوحيد بالنفط العربي. وتنظر من جهة أخرى إلى الهيمنة على النفط في دول المغرب العربي لنفس الغرض واقامة مشروع آخر هو مشروع الاتحاد المغاربي الذي يضم تونس- الجزائر- المغرب والذي يراد التعامل معه ككيان جغرافي مستقل اقتصادياً وسياسياً عن المشرق العربي زيادة في تقسيم الوطن العربي وتفكيك اقتصاده.

هذا التوجه الأمريكي الذي بدا سافراً بعد حرب الخليج حيث وجدت أمريكا نفسها وحيدة في الساحة فانفردت في العالم لتفرض نظامها على عالم خال من المنافسة تحت شعار النظام الدولي الجديد فاستغلت اسرائيل الوضع استغلالاً تاماً لتنفيذ مخططاتها وفرض إرادتها بصفتها الحليف الاستراتيجي والشريك لأمريكا مستفيدة في الوقت نفسه من جو الاحباط والتردي العربي الذي خلفته حرب الخليج وما تلاها في ظل الرعاية الأمريكية الكاملة وأخذت تطرح مشروعاتها للسيطرة على الشرق الأوسط من خلال تطبيع العلاقات مع الدول المجاورة تحت شعار ظاهرة ان هذا المشروع أي «الشرق أوسطية» سيجلب الخير والازدهار للمنطقة وباطنه املاء ارادتها على العرب ليكيفوا أوضاعهم الاقتصادية والسياسية والثقافية مع الرغبة والمصلحة الاسرائيلية يساعدها في ذلك الانهيار العربي والتشتت القومي وهرولة بعض الأنظمة باتجاه اسرائيل لاقامة علاقات معها ارضاء لأمريكا وبحثا عن مكان في خارطة النظام العالمي الجديد.

ويقول «**دينس روس**» منسق عملية السلام: «المهم ألا ينفرد العرب وحدهم بالمنطقة، وإلا يكون لأي تطور جديد صفة قومية عربية، وهذا ما يجعل دخول اسرائيل في السوق الشرق أوسطية في مصلحة الولايات المتحدة لحماية المصالح الأمريكية من جهة وخلق حالة جديدة تجعل أوروبا عاجزة عن توظيف المنطقة لصلحتها».

ويقول الأمريكي /**روبرت فيسك**/: «ان الولايات المتحدة وان كانت تؤيد اقامة سوق شرق أوسطية إلا أنها لاتريد تحرير العرب من قبضتها لأن ذلك سيفقدها سوقاً ضخمة لترويج أسلحتها وسلعها والسوق المقترحة هي بالأساس لخدمة اسرائيل وضد مصلحة العرب الذين تبقى حالتهم المجزأة والتي تتطور لتصبح سبباً في حروب جديدة بين العرب أنفسهم، وعندها يكون للولايات المتحدة مصلحة كبيرة في تسويق سلاحها، وبذلك يبقى المال العربي متدفقاً الى الأسواق الأمريكية ويبقى الوطن العربي في ظل الوضع الجديد والسوق الشرق اوسطية الجديدة مرهوناً للبنوك الامريكية».

ويقول البروفسور الامريكي /**برنار دلويس**/ في هذا الخصوص وتحت عنوان اعادة النظر في الشرق الاوسط «يجب تخلي العرب عن قوميتهم العربية ورسم شرق أوسط جديد تصل حدوده الجغرافية الجمهوريات الاسلامية والغاء دور العرب في التاريخ الجديد للمنطقة لمصلحة قوى اقليمية أخرى في طليعتها اسرائيل وتركيا».

مخططات اسرائيل بعد حرب الخليج:

أخذت فكرة السوق الشرق اوسطية تتزايد وتظهر للعلن بعد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط. وقد طرح شمعون بيريز تصوراته حول هذا المشروع في تشرين الثاني /١٩٩٢/ أمام المعهد القومي لدراسة الشرق الاوسط في القاهرة، وطالب العرب بنسيان الماضي والتركيز على المفاوضات، ووضع حد للنزاع لبناء الشرق الأوسط الجديد ونادى أيضاً بانشاء كونفدرالية فلسطينية اردنية اسرائيلية.

وكان /**يائير هرتشفليد**/ «**منسق مفاوضات أوسلو**» قد طرح في اجتماع بروكسل أيار ١٩٩٢ للمشاركة في الموارد الطبيعية والتكنولوجية والبشرية، وتوسيع أسواق المنطقة، وجذب الاستثمارات الاجنبية ودول النفط العربية، ومؤسسات التمويل الدولية، واقامة صندوق اقليمي للتنمية.

وقال بيريز في كتابه الذي نشر عام /١٩٩٣/ أن الهدف النهائي من الشرق اوسطية هو خلق أسرة اقليمية من الامم ذات سوق مشتركة، وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الاوروبية، وان التطبيع مع العرب قائم، وان اسرائيل ستقوم بدور المركز القائد والقوة الأساسية لتحقيق النظام الجديد». واقترح أن

يكون هذا المشروع بديلاً عن اقتصاد المنطقة القائم على أساس الأرض والنفط والقومية واعتبره نظام عصري يعتمد العلم والتقنية والتعاون الاقليمي ويحدد معالم السلام القادم واعترف ان فكرة هذا المشروع حلم اسرائيلي يرى فيه ان فتح الحدود والتجارة وخفض النفقات الدفاعية واقامة نظام اقليمي للمياه، واعادة الحياة لسكة حديد الحجاز وانشاء طرق سريعة وموانىء موسعة جديدة، وقناة تربط البحر الاحمر بالبحر الميت كفيلة بتعزيز النظام الاقليمي الجديد.

وطرحت اسرائيل مشروعها هذا للتنفيذ في المحادثات الثنائية بينها وبين بعض الدول العربية في **اتفاقيتي أوسلو السرية والدار البيضاء- ووادي عربة واجتماع عمان** متخذة من ضعف الاقتصاد الفلسطيني والأردني مكانة القيادة مما يشكل حالة من التبعية والخلل التي تكرست في الاتفاقات المعقودة بين الأطراف الثلاثة.

مخاطر المشروع:

ان التصور الاسرائيلي لهذا المشروع سيحل المصالح الاقتصادية المزعومة مكان الروابط القومية التي تجمع الأمة العربية الواحدة وستعمل اسرائيل من خلاله على تغيير الخارطة السياسية للمنطقة العربية وادخال عناصر غريبة اليها تحمل معها المخاطر على حاضر الأمة ومستقبل أجيالها. وقد عبر **الرفيق القائد المناضل حافظ الأسد بكل وضوح وجلاء عن أهداف هذا المشروع في حديثه لصحيفة الأهرام القاهرية محذراً ان المستقبل المراد للعرب مستقبل مظلم فقال سيادته: «ان الهدف البعيد للآخرين هو شطب شيء اسمه العرب، شطب شيء اسمه العروبة وبالتالي طبعاً العرب. واضاف مختصراً «الغريب ان الشرق الأوسط يطرح بديلاً عن العروبة».**

وهكذا يتبين بوضوح خطورة ما يرسم لمستقبل الامة العربية عبر الشرق اوسطية التي هي مشروع اسرائيلي مدعوم أمريكياً ويهدف الى تحقيق مصالح الطرفين في السيطرة الاقتصادية على الوطن العربي وضمان استمرار تدخلهم في شؤونه الداخلية والحفاظ على الوجود الاسرائيلي المتفوق اقتصادياً وعسكرياً وان المشروع تخطيط وطرح اسرائيلي تبنته أمريكا وثقته أوروبا ولم تشترك الدول العربية به لذا يجب الاستعداد لافشاله في تعزيز التضامن والتنسيق العربي.

ان السوق الشرق أوسطية تمثل النقيض للسوق العربية المشتركة ولمشروع التكامل الاقتصادي العربي، وتعني الالغاء العملي للوحدة الاقتصادية العربية وترتكز على تصفية قضية فلسطين،وانهاء الصراع العربي الاسرائيلي،واستغلال اسرائيل للثروات والأموال والأسواق والعمالة العربية في مشاريع كبرى تحقق الازدهار الاقتصادي لاسرائيل وتخفض من البطالة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وتكون اسرائيل بوابة العبور للبلدان العربية وتضمن مصالح اسرائيل والدول الغربية وتحل مشاكلها الاقتصادية وتفتح المجال لهيمنة اسرائيل على اقتصاديات البلدان العربية وتربطها بالاقتصاد الغربي لتحقيق الاستغلال المزدوج للدول العربية.

كما ان مخاطر المشروع تتعدى الأبعاد الاقتصادية لتشمل البعد الثقافي والحضاري للصراع العربي - الاسرائيلي وتعتبر اسرائيل نفسها جزءاً من الوطن العربي وامتداداً للغرب في آسيا بغرس الأبعاد الثقافية الغربية والتي ستؤدي الى تصادم حضاري وثقافي في المنطقة ويزيد من مخاطر هذا المشروع التباين في مواقف الدول العربية وان التعاون الاقليمي المطروح سيقوم على انقاض التعاون العربي وستحل اسرائيل في المرتبة الأولى تليها تركيا وايران وستتحول الأموال الخليجية لاسرائيل وتكون هيمنة اسرائيل الاقتصادية بديلاً عن توسعها الجغرافي لتحقيق اسرائيل الكبرى كمركز لليهودية العالمية لقيادة العالم.

ويقول مردخاي غور رئيس أركان الجيش الاسرائيلي السابق حول استراتيجية اسرائيل في مطلع الثمانينيات: «ان السياسة الصحيحة والمتزنة والشجاعة التي يجب على اسرائيل اتباعها في المستقبل هي ان تعمل على استمرار الوضع المتزعزع للعرب واستغلال حالة التجزئة والتردي العربيين للتوصل الى التفاهم والاتفاق مع مختلف الأوساط العربية بغية تأسيس السلام والأمن من جهة ومنع اتحادالوطن العربي من جهة أخرى».

خاتمة:

أمام هذه الأخطار المحدقة لايبقى أمام العرب الا خياراً وحيداً يتمثل بالتصدي لهذه المخططات وكشف أبعادها ويتحمل العرب وحدهم المسؤولية التاريخية أمام الأجيال القادمة في عدم التفريط بأي حق من الحقوق العربية

ورفض هذا المخطط بكل تفاصيله وان الأمة العربية بامكاناتها الاقتصادية والبشرية والمالية وبما تتمتع به من ثروة حضارية وقيم روحية أصيلة وتاريخ وماض عريق قادرة على الوقوف في وجه هذه المخططات وايجاد البديل الصحيح عنه في البحث عن عوامل الوحدة والقوة ونبذ الخلافات وأحياء المؤسسات العربية المشتركة والتاكيد على الأمن القومي العربي المشترك بكل جوانبه العسكرية والاقتصادية والغذائية اضافة الى تطبيق التكامل الاقتصادي العربي والمشاريع العربية المشتركة، والسوق العربية المشتركة هذه المسائل مجتمعة هي الضمانة الأكيدة لمستقبل عربي أكثر اشراقاً وازدهاراً والضمانة الأكيدة أيضاً في وجه المتغيرات الدولية الراهنة ومنافسة التكتلات الاقتصادية العالمية.

المراجع والحواشي:

١- د. غازي حسين النظام الاقليمي والسوق الشرق أوسطية ١٩٩٤
٢- د. غازي حسين الشرق أوسطية اسرائيل عظمى دمشق ١٩٩٥
٣- د. علي رحال محاضرة بعنوان النظام الشرق أوسطي المقترح ومخاطره/ ١٩٩٥/
٤- عملية التطبيع مع اسرائيل والمواقف العربية سلسلة الاعداد الحزبي رقم/ ٢٤/
٥- العرب والمتغيرات الراهنة سلسلة الاعداد الحزبي رقم ٢٧
٦- ملحق صحيفة الثورة العدد ١٠ تاريخ ١٢/٥/١٩٩٦
٧- البنلوكس: اتحاد يضم هولندا وبلجيكا ولكسمبورغ

دراسات سياسية

المجلس الوطني الفلسطيني والغاء الميثاق

- ٢ -

● الرفيق: د. غازي حسين

● قدمنا في العدد السابق /٢٧٨/ الجزء الأول من هذا البحث التوثيقي الذي أعده الرفيق الدكتور غازي حسين، وحرصاً من المناضل على استزادة الرفاق معرفة بما رافق هذه القضية من تطورات انعكست على مسيرة نضال الشعب العربي الفلسطيني- نتابع مع هذا العدد نشر تتمة البحث:

رفضت جميع الفصائل الفدائية مشروع ريغان إلا ان عرفات اتخذ موقفاً مختلفاً عن موقف الفصائل واعلن في مقابلة تلفزيونية خلال زيارته الى يوغسلافيا ان مقترحات الرئيس ريغان للتسوية في الشرق الأوسط تتضمن عناصر ايجابية.(١٤).

وانعقدت **قمة فاس** الثانية برئاسة الملك الحسن الثاني في الفترة مابين ٦-٩ ايلول ٩٨٢ واختتمت أعمالها باعلان ميثاق فاس للتسوية في الشرق الأوسط. وأعلنت منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية- الصاعقة، والقيادة العامة وجبهة النضال الشعبي والجبهة الشعبية في أول اجتماع للمجلس المركزي في

١٩/٩/١٩٨٢ بعد قمة فاس **رفضها القاطع للبند السابع من ميثاق فاس للتسوية** وهكذا برز على الساحة الفلسطينية بعد الخروج من بيروت نهجان

النهج الأول: نهج قيادة عرفات المنحرفة والذي يعمل على الاعتراف بالعدو والتفاوض معه والتخلي عن الكفاح المسلح والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

والنهج الثاني: نهج وطني معاد للامبريالية والصهيونية ويعتبر الصراع مع العدو صراع وجود ويتمسك بالميثاق الوطني.

خرج عرفات من بيروت بحماية القوات الأمريكية، زاعماً انه حقق الانتصار وجعله الاعلام العالمي رمزاً للصمود (بالرغم من انه لم يقاتل وانما كان يفاوض فيليب حبيب وشخصيات اسرائيلية) وأخذ يقنع أتباعه في حركة فتح ان النضال قد انتهى وليس أمامه إلاّ مشروع ريغان والمفاوضات المباشرة. وأخذ يقول علناً

«لم يعد أمام الثورة الفلسطينية إلاّ العمل الدبلوماسي والسياسي.. وبالتالي يكون قد استجاب لأهم الشروط الأمريكية والاسرائيلية وهي تحويل المنظمة من منظمة مقاتلة الى منظمة سياسية فقط واستبدال الخيار العسكري بالخيار السياسي فقط وانتظار العطف والحنان وجمع الأموال من أمريكا واسرائيل.

وانعقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير بدمشق في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني ١٩٨٢ وسط تصريحات أدلى بها عرفات تجاوزت الخطوط الحمر والمحرمات الفلسطينية وتغيير تحالفات المنظمة العربية والدولية وأراد عرفات من اجتماع المجلس المركزي اعطاء الانطباع بأنه أخذ موافقة على تحركاته واتصالاته وتصريحاته، وانه اطلع المجلس على تحركاته وأخذ علماً بها ووافق عليها. وأعرب بعض الأعضاء عن مخاوفهم في أن تقوم المنظمة بتغيير تحالفاتها بتحالفات جديدة تلحق الضرر بالنضال الفلسطيني. وطالب الجميع بتطوير العلاقات الفلسطينية- السورية الى مستوى التحالف الاستراتيجي. وناقش الاجتماع تعزيز الوحدة الوطنية على قاعدة الالتزام بالميثاق وقرارات المجلس الوطني.

عقد المجلس الوطني دورته **السادسة عشرة** في الفترة الواقعة مابين ١٤-٢٢ شباط ١٩٨٣ بالجزائر، وسخّرها عرفات لفرض هيمنته المطلقة على المنظمة باسم **استقلالية القرار الفلسطيني** مستغلاً وجود الآلاف من مؤيديه من عناصر أمنية وبيروقراطية لارهاب المعارضة داخل المؤتمر التي تجسدت من خمس منظمات فدائية والعديد من الأعضاء المستقلين.

وعلق محسن أبو ميزر، المسؤول السابق للعلاقات الخارجية في حركة فتح أمام المجلس المركزي على عدد المراقبين في الدورة ١٦ وقال: «فالمجلس الذي عوم ليصل عدد أعضائه الى اكثر من ٣٦٠ عضواً، والذين عوموا بدورهم باكثر من خمسة آلاف مراقب لاتستطيع تمييزهم عن الأعضاء، وبعد أن أسقطت عضوية البعض، وأبعد عن جلسات المجلس من أبعد، ومنع من الكلام من منع، فان جميع المناقشات والآراء التي طرحت كانت ضد مشروع فاس، وضد مشروع ريغان، وضد الكونفدرالية والعلاقات مع النظام المصري والاتصالات مع العناصر الصهيونية. ولكن البيان السياسي الذي صدر باسم المجلس ترك الباب مفتوحاً على جميع هذه القضايا»(١٥).

واعطت الدورة ١٦ براءة ذمة لقيادات حركة فتح التي خرجت عن ثوابت النضال الفلسطيني خلال حصار بيروت وبعد الخروج منها. وأكد البيان السياسي الصادر عن الدورة على التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل وصيانته ومقاومة الضغوط التي تستهدف النيل من هذه الاستقلالية. واعتبر المجلس ان قرارات فاس تمثل الحد الأدنى للتحرك السياسي للدول العربية.

دخلت المقاومة الفلسطينية في أزمة حادة على اثر الانتهاء من الدورة (١٦) بسبب مواقف وممارسات قيادة عرفات وخروجها عن أهداف ومبادىء المقاومة واسقاطها الخيار العسكري قبل التوصل الى وعد على الأقل بالانسحاب الكامل والشامل من الأراضي العربية المحتلة وتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

وتوالت تصريحات عرفات في عام ١٩٨٤ بعقد المجلس الوطني قبل التوصل الى اتفاق وطني شامل وبمن يحضر في عمان أو بغداد أو الجزائر وذلك لكي ينخرط في مشاريع التسوية الأمريكية وترتيب البيت الفلسطيني كمقدمة للدخول في المفاوضات المباشرة مع الولايات المتحدة والعدو الاسرائيلي.

وطالبت الولايات المتحدة ياسر عرفات بالاسراع في عقد المجلس **لتجديد شرعيته المتآكلة والتفاهم مع الأردن. كما طالبه مبارك الاسراع في عقده تمهيداً لاجراء مفاوضات مع حزب العمل الصهيوني.**

وتبلور في الساحة الفلسطينية موقفان حول عقد المجلس

الأول: ويمثله ياسر عرفات ويطالب بعقده قبل نهاية تشرين الثاني عام ١٩٨٤.

والثاني: يطالب بالتأجيل ريثما يتم التوصل الى الاتفاق الوطني الشامل للحيلولة دون شق المنظمة والمحافظة على وحدتها.

وعقد عرفات الدورة السابعة عشرة في عمان بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٤ بعد ان قاطعها ١٦٨ عضواً من أصل ٣٧٨ مجموع أعضاء المجلس. ووفقاً للنظام الأساسي لمنظمة التحرير واللائحة الداخلية للمجلس الوطني لاينعقد المجلس إلا بعد توفر النصاب وهو ثلثا اعضاء المجلس، وبالتالي فان النصاب لم يكتمل. وعلى اثر مسرحية افتتاح المجلس وتزوير النصاب بشكل علني أعلن خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني عدم شرعية عقد الدورة لعدم توفر النصاب القانوني وقاطعتها ثماني منظمات فدائية والعديد من المستقلين واعضاء الاتحادات الشعبية والمهنية.

ولقد اثبت عرفات بأنه أكاديمية بالتزوير والتضليل والتدليس والانحراف والاستخفاف بشعور وعواطف وعقول الأوساط الفلسطينية. فهو يُعلن سياسة ويمارس عكسها سراً، كما يوزع الأدوار لأعضاء قيادته، واستغل أساليبه البهلوانية وكلماته الثورية جداً في المجلس المسرحية لالهاب أكف الحاضرين من المرتزقة والمستسلمين المنحرفين بالتصفيق. ونجح بترتيب البيت الفلسطيني للانخراط في التسوية الأمريكية.

لقد تأكد لكل من تابع وقائع الجلسة الافتتاحية في التلفزيون الأردني ان النصاب لم يكتمل، وبالتالي فان مجلس عمان غير شرعي وباطل، وما بني على باطل فهو باطل أي ان قرارات المجلس واللجنة التنفيذية التي انبثقت عنه غير شرعية وباطلة. وبلغ الانحطاط بقيادة عرفات حداً لم تتفوه فيه بكلمة واحدة ضد الصهيونية واسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بل ان أبو الأديب الزعنون غازل اسرائيل أمام اعضاء المجلس ووصفها بالديمقراطية. وكرّس المجلس الانشقاق والانحراف في منظمة التحرير الفلسطينية.

وانعقدت الدورة التاسعة عشرة للمجلس في الجزائر بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٨. واشتركت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية في الدورة وانقذتا عرفات آنذاك من السقوط المؤكد. **وصدر عن الدورة ثلاث وثائق أساسية وهي: اعلان الاستقلال، واعلان تشكيل الحكومة المؤقتة، والبيان السياسي الذي حدد الخطوات السياسية للمنظمة في المرحلة القادمة.**

وتضمنت مقدمة البيان السياسي التوجه السلمي للمنظمة لتسوية قضية فلسطين على قاعدة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

اعترف مجلس الجزائر بالكيان الصهيوني وتقسيم فلسطين وأضاف بعض التعابير الانشائية والرتوش التجميلية للامعان في تضليل المواطن الفلسطيني، فجسّدت القرارات الربط بين الاستقلال والاحتلال الصهيوني لفلسطين. ووصفت قرارات المجلس الاعتراف بالعدو الصهيوني وبالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ بالمرونة والعقلانية والواقعية والثورية وأصبح الميثاق نوعاً من التطرف والمزاودة وعدم الشعور بالمسؤولية. وأصبح الكفاح المسلح رديفاً للعنف والارهاب.

ان اعلان الاستقلال في مجلس الجزائر على الورق جاء مقابل انتهاك المبادىء الأساسية الواردة في الميثاق، وبالتالي وافق المجلس على تنازلات جوهرية تمس صميم قضية فلسطين، ووضع استراتيجية جديدة للمنظمة تستجيب فيها للشروط الأمريكية والاسرائيلية.

وبتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٨ عقد عرفات في جنيف مؤتمراً صحفياً أشار فيه الى قرار الأمم المتحدة ١٨١ كأساس للاستقلال الفلسطيني والقبول بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس للمفاوضات مع اسرائيل. ولقد تبنى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته بالجزائر هذه القرارات. (١٦).

وكرر في بيانه الصحفي ادانته ورفضه للكفاح المسلح والتخلي عنه.

ان التنازلات التي قدمها عرفات ببيانه في جنيف انتهكت جوهر الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني. كالاعتراف بالكيان الصهيوني وادانة الكفاح المسلح والغاء الميثاق واستجابة كاملة للشروط الأمريكية والاسرائيلية، لذلك أعلنت الولايات المتحدة بعد البيان مباشرة انها قررت بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وانعقدت الدورة (٢٠) في الجزائر عام ١٩٩١ عشية انعقاد مؤتمر مدريد. وشكلت مع الدورات التي سبقتها منذ دورة الجزائر عام ١٩٨٣ خروجاً على الميثاق ومبادىء وأهداف الفصائل الفلسطينية والنضال الوطني الفلسطيني الى ان **جاءت الدورة (٢١) في غزة بتاريخ ٢٢/٤/١٩٩٦ وقررت الغاء البنود التي تقدمت بها اسرائيل.**

المجلس الوطني والغاء الميثاق

احتل موضوع الغاء الميثاق الوطني الفلسطيني أو بعبارة أدق المواد الأساسية للميثاق مكان الصدارة في المباحثات الفلسطينية- الاسرائيلية منذ ان بدأت في دهاليز أوسلو السرية. واحتلت فيما مضى دوراً هاماً في الاتصالات الاسرائيلية مع قيادة عرفات في العواصم الأوروبية وبعض العواصم العربية. واستجاب ياسر عرفات للمطلب الاسرائيلي في الرسالة التي وجهها الى الجنرال رابين بتاريخ ٩/٩/١٩٩٣ وجاء فيها

«تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية، ان تلك البنود الواردة في الميثاق الفلسطيني التي تنكر حق اسرائيل في الوجود، والمواد الواردة في الميثاق والتي تعارض الالتزامات المنصوصة في هذه الرسالة، تعتبر غير ملزمة، وغير شرعية وبناء على ذلك تتعهد منظمة التحرير الفلسطينية بأن تعرض على المجلس الوطني الفلسطيني الموافقة على التغييرات الضرورية في الميثاق الفلسطيني.(١٧)

بأي حق يتعهد عرفات كشخص نيابة عن الشعب الفلسطيني وبغيابه الغاء المواد الأساسية، من الميثاق التي طالب العدو الاسرائيلي بالغائها ، فبأي حق يكتب مثل هذه الرسالة، ويعطي مثل هذه التعهدات قبل أن يطلع عليها الشعب الفلسطيني، وحتى المؤسسات التي شكلها عرفات على مقاسه؟

هل تعهدت اسرائيل بالانسحاب الشامل من الأراضي العربية والفلسطينية بما فيها مدينة القدس؟

هل أعلنت اسرائيل استعدادها لحل مشكلة اللاجئين والغاء المستوطنات؟

وهل تعهدت بوقف الهجرة اليهودية ووقف وترحيل العرب؟

ان قيام ياسر عرفات باعطاء هذه التعهدات بدون ان تحقق اسرائيل هذه الالتزامات هي بمثابة خيانة للشعب الفلسطيني وخيانة لحقوق العرب والمسلمين في القدس وبيت لحم والناصرة.

هل شطبت اسرائيل البنود التي تدعو للتوسع والعنصرية والاستيطان من برنامجها حتى يقوم عرفات بالتعهد بالغاء البنود التي تريد اسرائيل شطبها من الميثاق؟

ان اسرائيل غير معنية بالتوصل الى سلام عادل وحقيقي، وانما تريد فرض هيمنتها على فلسطين وبقية البلدان العربية. فماذا قدمت حتى يعلن عرفات استعداده للتنازل عن الميثاق؟

وتابع عرفات تنازلاته المذلة والتي ترسخ الغاء الميثاق فتعهد في البند الثالث من بروتوكول القاهرة بتاريخ ٤/٥/١٩٩٤ مايلي:

«تتعهد منظمة التحرير الفلسطينية، بان تطلب من اجتماع المجلس الوطني القادم، موافقة رسمية على التغييرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني كما تم التعهد بذلك في الرسالة المؤرخة في ٩/٩/١٩٩٣ والموقعة من جانب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والموجهة الى رئيس وزراء اسرائيل».

وتضمن اتفاق طابا، الاتفاق المرحلي لتوسيع الحكم الذاتي بالضفة الغربية بتاريخ ٢٨/٩/١٩٩٥ في المادة العشرين تعهداً بالغاء تلك المواد في الميثاق التي تدعو الى تدمير اسرائيل في غضون شهرين من تدشين المجلس (التشريعي). وبالتالي **نجح شمعون بيرس بالزام عرفات بالغاء الميثاق خلال شهرين بعد ان اجبره رابين أولاً على التعهد بالغائه.**

وبالفعل استجاب عرفات للتاريخ المحدد واذعن لبيرس وعين ٢٢/٤/١٩٩٦ موعداً لموافقة المجلس على الالغاء واشتركت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية مع ائتلاف سلطة الحكم الذاتي في دورة المجلس الواحدة والعشرين في غزة.

وكان د.جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد صرح ان «**أي تعديل في الميثاق يهدف الى شطب القضية الفلسطينية وتصفية منظمة التحرير تصفية تامة.. اتفاق اوسلو يعني بالنسبة لنا قتل القضية الفلسطينية والغاء الميثاق بمثابة تأبين لها**»(١٨)

وامتنع ممثلو الجبهتين الشعبية والديمقراطية عن المشاركة في الجلسة التي عقدت للتصويت على الغاء الميثاق. وصرح تيسير خالد عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية «ان جبهته ترفض تعديل الميثاق من زاوية ان هذا التعديل يأتي في سياق الاستجابة لاملاءات اسرائيل. كما انه يطرح كورقة في معركة الانتخابات الاسرائيلية. والميثاق بالنسبة الينا ليس نصوصاً وانما هو حقوق واسرائيل لا تطالب بتعديل النصوص وإنما تطالبنا بخفض سقف الحقوق» (الحياة ٢٥/٤/٩٦).

واعتبر ان تعديل الميثاق يحتاج الى نصاب سياسي قوامه التوافق بين القوى السياسية، وليس الى نصاب عددي، مشيراً الى ان هذا النصاب السياسي غير متوافر حتى الآن.

وأعلن **عصام القاضي، الأمين العام لطلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة)** موقف منظمة الصاعقة وقال:

«نحن في منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة) أعلنا موقفاً واضحاً من نهج عرفات الخائن ومما يسمى الآن بالمجلس الوطني الفلسطيني. فمنذ ان عقد هذا المجلس المركب والملفقة عضويته بما يرضي مزاج نهج عرفات وسياسته التفريطية والتصفوية فيما سمي بالدورة ١٧ في عمان، قلنا حينئذ ان هذا المجلس غير شرعي ولايمثل شعبنا ولا يعبر عن ارادته لأنه انعقد لتمرير سياسات التصفية والخيانة ضد قضيتنا وشعبنا وقلنا أيضاً انه يفتقد الى النصاب القانوني وان معظم اعضائه قد جلبوا على مزاج عرفات ولتحرير سياساته التصفوية وقاطعنا حضور جلساته، كما قاطعنا حضور جلسات ما سمي بالدورات ١٨ و١٩ وأدنا جميع القرارات التي صدرت عن هذه الدورات... وما يسميه عرفات بالمجلس الوطني الفلسطيني الآن ماهو إلا تركيبة مفبركة حشد داخلها اعداداً من الناس وسماهم أعضاء وماهم في الحقيقة إلا مجموعة من المصفقين لسياساته الخيانية والتفريطية وهم يشكلون أغلبية ساحقة لصالح عرفات، ولذا فان هذا التجمع الذي يسمونه زوراً بالمجلس الوطني الفلسطيني فاقد لشرعيته الوطنية والتنظيمية والثورية»(١٩)

وأعلن **خالد عبد المجيد الأمين العام لجبهة النضال الشعبي** عن موقفه من تعديل الميثاق وقال:

«نحن ضد تعديل الميثاق الوطني أو طرح ميثاق جديد في ظل الشروط الاسرائيلية، وفي ظل الترتيبات الجارية نتيجة لاتفاق أوسلو. ونعتبر ان ليس من حق أحد أو فئة أو تيار سياسي ان يدخل أي تعديلات على الميثاق لأنه ثمرة نضال اجيال. والمجلس الوطني الحالي الذي فُصّل تفصيلاً بما يتلاءم مع نهج القيادة الفلسطينية الحالية لن يكون معبراً عن ارادة شعبنا إلا إذا كان ملتزماً الميثاق وإذا الغى أو عدّل بعض بنوده المرفوضة من اسرائيل، فان ذلك سيكون قراراً غير شرعي، إذ لايجوز ولا يحق للمجلس ان يقرر التنازل عن الارض أو التفريط في الحقوق الوطنية والتاريخية». (٢٠)

وقال **أحمد جبريل**، الأمين العام للجبهة الشعبية القيادة العامة ان «تشكيلة المجلس الوطني الفلسطيني الحالي مرتبة، بنظري حسب طلب الرئيس الفلسطيني، وهو يضمن ليس ثلثي النصاب فحسب، بل أربعة أخماس أعضاء المجلس وبكلام أدق بات باستطاعة عرفات الدعوة الى عقد المجلس في الوقت الذي يريده ليقول ان ممثلي الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج اجتمعوا واقروا تعديل الميثاق».

وأبدى **نايف حواتمة**، الأمين العام للجبهة الديمقراطية رأيه في التعديل وقال: ان تعهد الرئيس عرفات بموجب الرسائل المتبادلة بينه وبين رابين يلزم عرفات وحده، ولاشك انه يجهد نفسه لتحرير التزاماته... نحن لانؤيد الغاء أو تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني مجاناً، ونزولاً عند التزامات عرفات لرابين ولكن بديلنا الملموس معادلة جديدة تقوم على تطبيق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وقرارات دولية أخرى تسمح بدولتين على أرض فلسطين التاريخية واحدة فلسطينية وأخرى اسرائيلية».

وأكد **بسام الشكعة**، رئيس بلدية نابلس السابق ان «لا شرعية لمجلس الغت شرعيته سياسات عرفات نفسه، وآخرها توقيعه على اتفاق أوسلو، تلك التي عقدها دون أخذ رأي هذا المجلس، والآن يدعوه للايفاء بتعهده للعدو في تلك الاتفاقيات. ان خضوع مؤسسات منظمة التحرير لاتفاقيات أوسلو، أو السلطة التي هي من افرازات تلك الاتفاقيات هو خضوع للاحتلال الصهيوني، وهي سلطة محتلة من قبل الاحتلال، وتمارس دورها في الحفاظ على أمن الاحتلال، لا على الأمن الفلسطيني، وادخال المجلس الوطني الى مناطق الحكم الذاتي، هو اخضاعه للاحتلال، بعد ان تم اخضاع اللجنة التنفيذية، ولنفس الهدف».

وبالرغم من معارضة معظم الفصائل الفدائية والقوى والتجمعات والشخصيات الفلسطينية لالغاء أهم بنود الميثاق وجه عرفات الدعوة لعقد الدورة ٢١ في غزة، ووافق المجلس في ٢٢/٤/٩٦ على الغاء الميثاق الوطني، في نفس اليوم الذي كانت تحتفل به اسرائيل بالذكرى الـ ٤٨ على تأسيسها حيث وافق (٥٧٠) شخصاً عينهم عرفات كأعضاء في المجلس الوطني والذي شكله على مقاسه وهواه، ونيابة عن الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج على الاستجابة للاملاءات الصهيونية وتحقيق التعهد الذي تقدم به عرفات الى الجنرال رابين

لشطب الأهداف الوطنية والقومية الأساسية الواردة في الميثاق وعارضه (٥٤) وامتنع (١٤) عضواً عن التصويت. **وقد قام عرفات قبل التصويت على شطب الميثاق بتعيين (٩٨) عضواً** من الموالين له في المجلس الوطني لكي يضمن أغلبية مريحة لتحقيق الهدف الاسرائيلي.

وقاطعت حركة حماس والجهاد الاسلامي، وطلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة) وحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح (الانتفاضة) والقيادة العامة، وجبهة النضال الشعبي، والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية الدورة الحادية والعشرين في غزة.

وينص قرار الغاء المواد على مايلي:

«تعديل الميثاق الوطني بالغاء المواد التي تتعارض مع رسائل الاعتراف المتبادلة يومي ٩-١٠ ايلول ١٩٩٣ وتكليف المجلس الوطني للجنة القانونية باعادة صياغة الميثاق الوطني وعرضه على المجلس المركزي في أول اجتماع له».(٢١)

وأكدت المصادر الفلسطينية المقربة من المجلس ان اسرائيل اطلعت على هذه الصيغة قبل عرضها على أعضاء المجلس وعلل المحللون السياسيون تقديم موعد الجلسة من الخميس الى الاربعاء بمثابة تلبية لطلب اسرائيل كتهنئة لها في «عيد الاستقلال» وقبل انعقاد اللجنة المركزية لحزب العمل لاقرار البرنامج السياسي الجديد الذي سيبحث في الغاء البند الذي يعترض على اقامة دولة فلسطينية. وقررت اللجنة المركزية للحزب فيما بعد الغاء الاعتراض.

وانتخب الملجس في ٢٣/٤ لجنة تنفيذية من ١٨ عضواً برئاسة ياسر عرفات وهم:

ياسر عرفات، رئيساً- محمود عباس (ابو مازن) أميناً للسر- فاروق القدومي- فيصل الحسيني- ذكريا الآغا- غسان الشكعة- أسعد عبد الرحمن- رياض الخضري- اميل جرجوعي- ياسر عمرو- محمد زهدي النشاشيبي- سليمان النجاب- علي اسحق- ياسر عبد ربه- سمير غوشة- محمود اسماعيل- عبد الرحيم ملوح- تيسير خالد.(٢٢)

وشكل عرفات أعضاء حكومة سلطة الحكم الذاتي المحدود من عشرين وزيراً وهم:

الياس فريج- حسن طهبوب- نبيل شعث- انتصار الوزير- صايب عريقات- فريح أبو مدين- رياض الزعنون -جميل الطريفي- ياسر عمرو- ياسر عبد ربه- محمد زهدي النشاشيبي- سمير غوشة- ماهر الحصري- عبد الجواد صالح- بشير البرغوثي- علي القواسمة- أبو علي شاهين- عماد الفالوجي- عزام الأحمد- عبد الرحمن حمد.

واحتفظ الطيب عبد الرحيم بمنصبه أميناً عاماً للسلطة الفلسطينية، بينما عين أحمد عبد الرحمن أميناً عاماً لمجلس الوزراء.(٢٣).

الغى المجلس الوطني الفلسطيني العديد من مواد الميثاق دون أن تعدّل اسرائيل مشروعها الصهيوني أو حتى بعض قوانينها العنصرية كقانون العودة وقانون الجنسية وقوانين مصادرة الأراضي العربية مما دفع بالمفكر الفلسطيني ادوارد سعيد الى القول: «المعدلون يقبلون من اجل تحقيق رغبة اسرائيل في تنازلات جديدة لاتعبر لا عن العدالة ولا السلام ولا شيء. انها فقط تجسيد لارادة اسرائيل وسلطتها على الشعب الفلسطيني انه (التعديل) نوع من الاستعباد الروحي والفكري وتجسيد للتفريط وأسوأ ما في هذه المسرحية، هي ان السيد عرفات يملك جرأة تقول بأن التعديل يجسد الديمقراطية الفلسطينية(٢٤).

وكان عرفات قد اعتبر الغاء الميثاق انتصاراً للديمقراطية الفلسطينية وللمسيرة الكبرى التي بدأت في واشنطن. ان الغاء الميثاق يكرس الانقسام والاختلاف بين الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع وبين الغالبية العظمى في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ وفي الشتات، حيث تخلى المجلس الوطني وتحديداً سلطة الحكم الذاتي عن السيادة العربية على كامل فلسطين والغت السلطة المشروع العربي وقبلت بالمشروع الصهيوني. وجاء توقيته يتزامن مع العدوان الاسرائيلي في نيسان ١٩٩٦ على لبنان ومع مجازر قانا والنبطية والذكرى السنوية لاعلان تاسيس «دولة اسرائيل».

لذلك أشاد شمعون بيريز، رئيس وزراء اسرائيل بموافقة المجلس الوطني على الغاء البنود الداعية الى القضاء على اسرائيل من الميثاق ووصف القرار قائلاً:

«ان هذا القرار يشكل التغيير الأيديولوجي الأكثر اهمية في هذا القرن، وانه تغيير اساسي في العلاقات الاسرائيلية الفلسطينية، أقول باستمرار انه يمكن أن نثق بالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وقد اتضح الآن انه يكافح الارهاب لأنه نفذ التزاماته وعدل الميثاق(٢٥)

وعلق وزير الداخلية الاسرائيلي حاييم رامون وقال: انه بعد مئة عام من الكفاح ورمزياً في هذه الذكرى الـ٤٨ لعيد الاستقلال، اختار الفلسطينيون التعايش والسلام.

وأشاد الناطق باسم الحكومة الاسرائيلية، اوري درومي باحترام منظمة التحرير التعهدات التي قطعتها لرئيس الحكومة رابين عام ١٩٩٣. ورحب الرئيس الامريكي، بيل كلينتون بشدة بالقرار وجاء في البيان الذي أصدره البيت الأبيض مايلي:

«رحب الرئيس كلينتون بشدة باقتراع المجلس الوطني الفلسطيني. انها خطوة مهمة على طريق التوصل الى سلام دائم بين اسرائيل والفلسطينيين ورحب ايضاً وزير الخارجية الفرنسي ووزير الخارجية البريطاني بقرار الالغاء واعتبره الفرنسي دوشاريت انه حدث تاريخي وانتصار للسلام وكل شعوب المنطقة ان اصرار العدو الصهيوني على الغاء الميثاق وفرضه شرطاً في اتفاق الاذعان في أوسلو مسبقاً وملزماً لقيادة عرفات المشبوهة، يؤكد اهمية الميثاق للنضال العربي وتصميم العدو على الغاء الحقوق الفلسطينية والعربية والاسلامية التاريخية والمشروعة ولمنح المشروع الصهيوني وتهويد فلسطين الشرعية. ويجسّد الالغاء انتصاراً آيديولوجياً وسياسياً للصهيونية فالعدو يهدف جراء ذلك الايحاء بان الشعب الفلسطيني تنازل عن حقوقه وتراجع عن اهدافه الاستراتيجية ووافق على اتفاق الاذعان في اوسلو وعلى شرعية الاحتلال والبرنامج الصهيوني فالصهاينة يزعمون انطلاقاً من الخرافات والأساطير والمزاعم اليهودية ان فلسطين أرض الميعاد أرض اسرائيل بينما يؤكد الميثاق انها الوطن القومي للشعب العربي الفلسطيني. وهذا الصراع بين المفهومين لايمكن حله إلا بالغاء احد المفهومين، والغاء الميثاق يعني القبول بالمشروع الصهيوني والتسليم بالاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وبحق اليهود فيها، ويعني التنازل عن

السيادة والاستقلال وحق الشعب العربي الفلسطيني في العودة الى وطنه، وبالتالي يكون الجانب الفلسطيني قد استسلم استسلاماً كاملاً للصهيونية واعترف بشكل غير مباشر بأن الصهيونية هي حركة تحرر وطني وحركة قومية للشعب اليهودي، والموافقة على الجوهر العنصري للصهيونية والعديد من القوانين العنصرية في الكيان الصهيوني.

لقد فقدت قيادة عرفات شرعيتها منذ مجلس عمان الانشقاقي واللاوطني وأصبح المجلس الوطني والمؤسسات الفلسطينية من لون واحد مهمتها اضفاء الشرعية على قيادة عرفات واضفاء الشرعية على التفريط والخيانة.

يقول المفكر الفلسطيني ادوارد سعيد بعد عودته من الزيارة التي قام بها الى الضفة والقطاع «ان ما يجري اليوم، هو نتيجة عزلة القيادة الفلسطينية ليس فقط عن شعبها، بل عن الواقع وعبقرية اسرائيل هو انها فهمت هذه العزلة بدقة، واستغلتها حتى النهاية، معززة فيها عقدة الأنانية والتكبر، الى درجة تجعلها تعتقد ان مصالح فلسطين مجسدة في شخص واحد (عرفات) وهذا الواحد أحاط نفسه بطاقم من الناس لا مصالح ثابتة لهم اجتماعياً أو سياسياً أو ضميرياً، وجعل منهم جوقة تقوم بالهتاف له وتوافق على كل ما فعله وسيفعله. كما انه استغل ارهاق شعبه، وعرف ان الشعب قد تعب بعد ثلاثين سنة من الاحتلال والمقاومة. فادعى انه يحمل الحل، وانه سيقوده بطريقة سحرية الى الدولة الفلسطينية. وهناك من صدقه، رغم ان الأمور واضحة: فالقدس راحت والمستوطنات باقية والجيش الاسرائيلي أعاد انتشاره. اعتقد أن ياسر عرفات يملك موهبة فظيعة لخداع شعبه»(٢٦).

فقدت المؤسسات الفلسطينية شرعيتها الثورية والوطنية التي منحها لها الشعب الفلسطيني وفصائله الفدائية منذ الخروج من بيروت وتوزيع المقاتلين في عدة بلدان عربية بعيدة عن فلسطين وعقد مجلس عمان الانشقاقي.

لقد نفذ وينفذ عرفات وسلطته جميع المطالب الاسرائيلية فادان الكفاح المسلح وتخلى عنه ونعته بالارهاب.

وأخذ يلاحق ويعتقل ويصفي رجال المقاومة الفلسطينية والمعارضين لاتفاق الاذعان في أوسلو. ولم يعترف فقط بالوجود الصهيوني بل تعهد بالمحافظة على أمن اسرائيل وأمن المستوطنين اليهود في الضفة والقطاع، لذلك حقق المطلب

الصهيوني بالغاء الميثاق الذي يؤكد على عروبة فلسطين ووجوب استردادها من الاغتصاب اليهودي مهما طال الزمن وبحق الشعب الفلسطيني باستخدام كافة أساليب النضال لتحرير وطنه وعودته إليه، واقامة دولته المستقلة على كامل التراب الفلسطيني.

ان الغاء الميثاق يعني الاعتراف بوعد بلفور الاستعماري وبتقسيم فلسطين وبالمشروع الصهيوني في الوطن العربي والتنكر لحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير وتحرير وطنه المغتصب والعودة إليه واستعادة سيادته عليه. ويعني اعطاء اسرائيل الشرعية باحتلالها للضفة والقطاع بما فيها القدس الشرقية وسيادتها على سلطة الحكم الذاتي والابقاء على سلطة الحكم الذاتي ضمن السيادة السياسية والامنية الاسرائيلية، والغاء حق العودة ومشكلة اللاجئين، وبالتالي وافق المجلس الوطني الفلسطيني ليس فقط على الغاء الحق الوطني والقومي للعرب والمسلمين في فلسطين وانما أيضاً على محو الذاكرة الوطنية عند الأجيال العربية القادمة.

المراجع

١٤)- مجلة شؤون فلسطينية، العددان: ١٣٢- ١٣٣ تشرين الثاني ١٩٨٢ - ص١٣١

١٥)- فتح- الازمة والحل- حول الازمة الداخلية في حركة فتح- محمد أبو ميزر- (كراس)ص٢٢.

١٦)- مجلة شؤون فلسطينية- العدد ١٩٠- كانون ثاني ١٩٨٩ - ص١٤٣.

١٧- الرأي الاردنية في ٣١/١/١٩٩٦.

١٨- مجلة الوسط- العدد ٢١٤- تاريخ ٤/٣/١٩٩٦- ص١٧

١٩)- مجلة فتح- العدد ٣٦٥ في ٢٧/٤/١٩٩٦- ص٢٩.

٢٠)- مجلة الوسط- العدد ٢١٤ في ٤/٣/٩٩٦- ص١٨.

٢١)- الحياة في ٢٦/٤/١٩٩٦.

٢٢)- الحياة في ٢٧/٤/١٩٩٦.

٢٣)- الشرق الاوسط في ١٠/٥/١٩٩٦.

٢٤)- ملحق النهار في ١١/٥/١٩٩٦- ص٤.

٢٥)- الحياة في ٢٦/٤/١٩٩٦.

٢٦)- ملحق النهار في ١١/٥/١٩٩٦- ص٤.

دراسات فكرية

التفكير العلمي ومسألة الحرية

●الرفيق: خالد فهد حيدر

كانت الاحزاب الثورية ومازالت تضع في مقدمة مهامها نشر الوعي العلمي في صفوف الجماهير الشعبية نظرا لأهمية هذه المسألة ونشطت هذه الأحزاب في ابتكار البرامج والاساليب بدءاً من حملات محو الامية وحتى برامج التثقيف المتقدمة اذ ان نجاح هذه الاحزاب مرهون بنشر الوعي العلمي وتعميقه والقضاء على بقايا عصور التخلف والخرافة.

- هل نجحت هذه الاحزاب؟ والى أي حد؟

من جانبنا نرى ان هذه الاحزاب نجحت الى حد كبير في مرحلة مابعد الاستقلال الوطني وفق معايير تلك المرحلة وكان لها الفضل الكبير في هذا الاطار لكن نستطيع القول ان تراجعا كبيرا يمكن ملاحظته بوضوح وربما كان مرتبطا بالحالة العامة لهذه الاحزاب حيث أنها بمجملها قد تراجعت او تحولت وانقلبت ولم تعد هذه المسألة مطروحة في مهامها الا بالحد الادنى هذا بالنسبة لغالبية هذه الاحزاب

ان المعرفة المتنامية المتطورة كانت احدى اهم وسائل تحرر الانسان من سيطرة الطبيعة وتسخيرها لخدمته اما من جانب علاقة الانسان بالانسان التي بدأت بالتعاون - في المراحل الاولى من تطور المجتمع - ثم تحولت الى استعباد واستغلال بظهور الملكية الخاصة مترافقاً ذلك باحتكار المعارف العلمية التي بقيت حكرا على طبقة المستغلين واستخدمت سلاحا لقهر واستغلال الطبقات الشعبية ولم يقتصر ذلك على تجهيل الجماهير الواسعة بل تعداه الى تعميم الافكار التي تبقيها مستلبة لاقدرة لها على التفكير بظروف واوضاع مستقبلية لمصلحتها.

وفي عالمنا المعاصر الذي تمخض عن اكثر الاختراعات والابتكارات العلمية تطورا وتتسارع فيه الكشوفات العلمية نعثر على اساليب متطورة لبرامج التجهيل الذي يمارس على مستوى عالمي من جانب قوى الامبريالية ويجب ان لايخفى على احد ذلك الجهد الذي تبذله هذه القوى لحرمان الشعوب وخاصة في البلدان النامية من الاستفادة من منجزات الثورة التكنولوجية المعاصرة الا بالحد الذي تقرره المصلحة المادية لهذه القوى.

وأمام ذلك فاننا كعرب امام تحد خطير لايقل خطورة عن اي تحد خارجي يتلخص بأن قدرتنا على مواجهة مايحدث اليوم في العالم وفي منطقتنا مرهون بإمكانية تعميم التفكير العلمي وسيادة العقلية العلمية وايجاد الاسس لتطويق انماط التفكير المتخلفة إذ لم يعد مقبولا ان نرى متعلما حائزا على شهادة علمية عليا وهو يفكر في تعامله مع محيطه ببقايا افكار افرزتها عصور التخلف سواء لاسباب مصلحية حيث موقعه او لاسباب تاريخية بقيت عالقة في ذهنه أو ان يتقمص عدة شخصيات في حياته اليومية.

ومن جهة ثانية لايعقل ان يبقى البعض يتفاخر بانجازاتنا العربية - الاسلامية ويقف اليوم بعقلية تشكل عائقا في طريق تحقيق انجازات معاصرة لسبب جوهري وهو عدم ادراكه للعوامل والظروف التي تحققت بموجبها تلك الانجازات العلمية في الماضي. هذا الموقف السلبي المعرقل لمسيرة العقل العربي لايستند الى اي اساس صحيح وحقيقي بل انه تضليل في الغالب وجهل في التعامل مع تراثنا العربي الرائع والاساءة اليه.

ومن وجهة أخرى فان **العقلية العلمية « تلك العقلية المنظمة التي تسعى الى التحرر من عصور الجهل والخرافة»**[1] ليست وقفا على العلماء والمشتغلين بالمسائل العلمية بل هي عقلية يمكن ان يتمتع بها كل انسان حتى ولو لم يدرس يوما في مدرسة أو يعرف نظرية علمية واحدة ولو ان ذلك يعزز هذه العقلية ويجعلها اكثر قدرة على صياغة مواقفها اتجاه محيطها المادي والاجتماعي.

والتفكير العلمي ليس تفكير العلماء فحسب بل هو ذلك النوع من التفكير المنظم الذي يمكن أن نستخدمه في شؤون حياتنا اليومية، أو في النشاط الذي نبذله حين نمارس اعمالنا المهنية المعتادة، او في علاقاتنا مع الناس ومع العالم المحيط بنا... وأن يبنى على مجموعة من المبادىء التي نطبقها في كل لحظة دون أن نشعر بها شعورا واعيا مثل مبدأ استحالة تأكيد الشيء ونقيضه في آن واحد وان لكل حادث سببا»[2].

ولذلك فإن سيادة العقلية العلمية والتفكير العلمي مسالة هامة وحيوية بالنسبة للتحرر والتقدم لأي مجتمع وخاصة مجتمعات البلدان النامية التي تزداد حاجتها لهذه المسالة، وخاصة في المنعطف الحاد الذي مرت به البشرية أواخر هذا القرن اذ ان هذه المجتمعات لم تستكمل بعد شروط بنائها في الغالب ومازالت تعاني التخلف والتبعية مرغمة من قبل القوى الامبريالية وبالتالي فهي مهددة وبتقديري لو غابت جميع مشكلاتها وبقيت رواسب عصور التخلف والخرافة فامنها القومي في خطر وبالتالي حريتها.

وبخصوص مسالة الحرية واضافة الى مجمل ادبيات الاحزاب الثورية نرى ان الحديث عن الحرية لمجتمع ما تزال العقلية العلمية والتفكير العلمي في غياب جزئي او كلي عنه امر بعيد عن الواقع وتاكيدا على ذلك اورد مالخصه الاقتصادي الامريكي **«ميلتون فريدمان»** عن الديمقراطية في بلد متخلف **«بشكل ديمقراطي جدا سينجح زعيم اهم قبيلة في ذلك البلد المتخلف وليس من المستبعد ان يكون أول قرار ديمقراطي يتخذه ذلك الزعيم هو ابادة القبيلة المنافسة لقبيلته»**(٣).

وبتقديرنا فإن ذلك يعطي صورة واضحة عن حال الديمقراطية في المجتمعات التي مازالت الامراض الاجتماعية الفتاكة تتكرس فيها وتنتعش في غياب العقلية العلمية والتفكير العلمي.

ان الانسان الذي يفكر بعقلية علمية قادر على التلاؤم والتكيف مع المتغيرات بدءا من بيئته المحدودة حتى مستوى القضايا العالمية ولعل من المهم ان نذكر ان عنوان عالمنا المعاصر هو المتغيرات السريعة التي تستوجب اتخاذ المواقف الصحيحة وبسرعة لا المواقف الاعتباطية التي تقود الى التهلكة سواء على الصعيد الفردي او الاجتماعي.

وفي ظل المتغيرات التي خلقت عالما جديدا - لم يكن من مختلف النواحي ايجابيا على الاقل بالنسبة للبلدان النامية - وبالتالي جاءت برامج واساليب جديدة لاحكام السيطرة واستمرار النهب والتحكم بمصائر الشعوب من قبل القوى الدولية المهيمنة وخاصة الولايات المتحدة نرى ان الوطن العربي من محيطه الى خليجه مازال يشكل منطقة لمصالحها الحيوية وخاصة شرقه الذي اعدت له المشاريع والبرامج التي تستلزم لمواجهتها

والتعامل معها عقلية علمية ترقى الى مستوى ؟القرن الحادي والعشرين لا الى عقلية القرون الوسطى وبالتالي فإن من اهم شروط المحافظة على المكتسبات التي تحققت من استقلال وانجازات سياسية واجتماعية هي سيادة التفكير العلمي والعقلية العلمية والا فإن مصيرنا اشبه بمصير قشة سقطت في سيل جارف لااحد يستطيع التكهن عن مستقرها.

ان امتنا العربية تمتلك تراثا ثقافيا وعلميا من حق ابنائها الاعتزاز به ومن واجبهم السعي لاغناء هذا التراث حتى تتمكن امتهم من الاستمرار ومجابهة التحديات المستجدة.

بقي ان نذكر بان حزب البعث العربي الاشتراكي حزب علمي والعلمية هي سمة من سمات فكره واذا كان البعث في بداياته سباقا لنشر التعليم والعلم والمعرفة فإنه اليوم في القطر العربي السوري قد حقق انجازات علمية ومعرفية ترسخ في ظل الرعاية المباشرة والمستمرة للرفيق الامين العام المناضل حافظ الأسد.

المصادر:

١ - عالم المعرفة - العدد ٣ - ١٩٧٨ - التفكير العلمي - د. فؤاد زكريا ص٧

٢ - المرجع السابق - ص٥

٣ - اورده الدكتور بهجت سليمان - القائد والتاريخ - كراس صادر عن الاتحاد الوطني لطلبة سورية - دمشق ١٩٩٣

السلوكية الحزبية بين النظرية والممارسة

● الرفيق: د. ناصر عبيد الناصر

شهدت المرحلة المعاصرة انهيار العديد من التنظيمات السياسية التي امتلكت مواصفات الحزب الثوري، بيد أنها فقدت القدرة في ضبط سلوك وتصرفات بعض قياداتها التي أغراها بريق الديمقراطية البرجوازية المزيفة، بعد أن مارست بنفسها مركزية مفرطة قتلت من خلالها روح المبادرة والابداع لدى قواعد هذه الأحزاب، التي انحسرت عن الساحة السياسية لأنها لم تدرك مكمن قوتها المتمثلة بسلامة ممارسة مبدأ النقد والنقد الذاتي ودوره في كشف الأخطاء التي كانت تعتمل تحت الرماد.

وحزب البعث العربي الاشتراكي بوصفه طليعة ثورية لم يكن أوفر حظاً من الأحزاب التي أصبحت في ذمة التاريخ لولا تدخل **الرفيق المناضل حافظ الأسد** قبل ربع قرن واقدامه على تصويب مسار الحزب وتحصينه من المخاطر التي كانت تتهدد البناء الحزبي من ارهاب وتسلط مارسته العقلية المناورة المتسلطة على قواعد الحزب وجماهيره، وبذلك أسهمت الحركة التصحيحية في تعزيز دور الحزب وتفعيل مهامه النضالية في بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

لقد تنبأ القائد المفكر **حافظ الأسد** لما هو قادم من تحولات سياسية واقتصادية، فتمسك بما هو ثابت من المبادىء والمنطلقات والأهداف وتعامل بواقعية وبدراية العارف مع متغيرات العصر، فتوجه الى قواعد الحزب وجماهيره بخطاب سياسي جديد يجسد استحقاقات الزمن الذي نعيش والذي وجد انعكاساً في بيان القيادة القطرية المؤقتة والذي أكد فيه على «معالجة الاختلال بين المركزية والديمقراطية، تم بعث مبدأ النقد والنقد الذاتي من جديد بوصفه صمام الأمان الذي حقق التوازن بين ماهو ديمقراطي وماهو مركزي في حياة الحزب، من خلال توفير مناخ الحرية الذي ضمن لأعضاء الحزب الحق في المشاركة والمناقشة وابداء الرأي في القضايا السياسية والاقتصادية كافة دون التفريط بالمركزية بوصفها تعبيراً لوجود دستور واحد ومنهج واحد ومنطلقات واحدة ونظام داخلي واحد وقيادة واحدة وسياسة واحدة وسلطة مركزية واحدة».

ومن أجل تعزيز الوحدة الوطنية، تم التخلي في ظل التصحيح المجيد عن سياسة الحزب الحاكم وتبني صيغة الحزب القائد للدولة والمجتمع، وذلك من خلال اقرار ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية، عملاً بما أكدت عليه «بعض المنطلقات النظرية للحزب» والتي جاء فيها: «ان حزباً رئيسياً يقود جبهة من القوى السياسية لا يؤدي بالضرورة إلى الابتعاد عن الديمقراطية، وأن مبدأ الحزب القائد أصبح أمراً تمليه الضرورة المرحلية لوجود سلطة مركزية تقود عملية البناء الاشتراكي (١)

وبقيام الجبهة الوطنية التقدمية تعزز دور الحزب في قيادة الدولة والمجتمع وحل الوفاق والتعاون بين الأحزاب الوطنية والتقدمية محل النزاع، فتحققت الوحدة الوطنية، وازدهرت الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

مفهوم السلوكية الحزبية وخصائصها:

ان السلوكية الحزبية تعني الممارسة الموضوعية المستمدة من فكر الحزب ونظريته التنظيمية، التي تجعل من الحزبيين قدوة للآخرين ومثلاً يحتذى به، والسلوكية الحزبية ليست معطى مجرداً عن الواقع، فهي تنطوي على الفضيلة وما يتصل بها من أمانة وصدق واخلاص وتضحية يجري تسخيرها في خدمة قضية الحزب، من خلال النضال من أجل الحقيقة ومصارحة الجماهير بها،

فإذا لم يلتزم الرفيق الحقيقة ويتمسك بها، تنقطع العلاقة بينه وبين الحزب، ومن ثم يفقد الحزب صلته بالجماهير. وهذا ما أكدت عليه أدبيات الحزب حيث ورد فيها «إن الحقيقة ثورية وأخلاقية في نفس الوقت والتزامها هو وحده الذي يميز الثورية عن الانتهازية» (٢)

فالرفيق الذي يمارس سلوكاً مغايراً لنواميس الحزب وقيمه النضالية وأخلاقيته الثورية يعرض نفسه للسقوط ويفقد مصداقيته. فالعقلية اليمينية ومن بعدها العقلية المناورة التي مارست سلوكاً منافياً لفكر الحزب ونظريته التنظيمية تخلفت عن مواكبة مسيرة الحزب النضالية وعرضت الحزب لنكسات تم تجاوزها بقيام الحركة التصحيحية التي حققت اللحمة بين قواعد الحزب وقيادته، وبين الحزب والجماهير.

إن جوهر السلوكية الحزبية ينطوي على الروح الرفاقية والتضامن والوحدة بين الحزبيين من ناحية والتخلي عن الأنانية والمصالح الشخصية الضيقة والمنافع والمغريات من ناحية ثانية، الأمر الذي يجنب البناء الحزبي من التصدع والانهيار.

أما خصائص السلوكية الحزبية يمكننا استلهامها دون عناء من أدبيات الحزب وخطب القائد المعلم **حافظ الأسد** وتوجيهاته، والتي تتمثل بـ.

أولاً: أن يحافظ الرفيق على وحدة الحزب الفكرية والتنظيمية التي تفترض وحدة الرأي والموقف والانسجام بين أعضاء الحزب، كما تشترط التفاهم والتلاحم بين قواعد الحزب وقيادته.

ثانياً: أن يستوعب عضو الحزب مبادىء الحزب وأهدافه وأن ينمي وعيه الفكري والتنظيمي، ليحصن نفسه من الانحراف ويتمكن من ممارسة سلوكية منسجمة مع أخلاقية الحزب الثورية.

ثالثاً: أن يحافظ عضو الحزب على نقاء المنظمة الحزبية وصفائها، وأن يسهم في تفعيل دورها بين الجماهير ويعزز من تماسكها.

رابعاً: أن يتقيد عضو الحزب بأحكام النظام الداخلي للحزب، حتى لايقع بالغلط أو يتمادى بالغلط.

خامساً: أن ينفذ عضو الحزب المهام المرحلية والتي تتغير تبعاً لظروف الزمان والمكان، وأن ينفذ المهام الدائمة التي تمليها أهداف الحزب.

وحتى يتمتع الرفيق البعثي بالسلوكية الثورية السوية وحتى يتمكن من انجاز المهام المناطة يفترض أن (٣) يحرص على:

أ- فهم مبادىء الحزب وأهدافه.

ب- اعداد النفس وتربيتها وفق مفاهيم الحزب.

ج- نشر مبادىء الحزب وأهدافه والنضال في سبيلها.

د- ترسيخ وتطوير مفاهيم الحزب التنظيمية والتقاليد الديمقراطية الناشئة عنها.

ومن اجل أن يكون عضو الحزب قدوة للآخرين وعامل جذب لهم، لابد أن يقوى على تحمل المسؤولية ويتجلى بالاستقامة والنزاهة والتواضع والاخلاص لقضية الحزب.

مجالات اختبار السلوكية الحزبية:

تتكشف مصداقية السلوكية الحزبية أو عدمها على محك الواقع، من خلال الممارسة اليومية لتصرفات أعضاء الحزب على المستويات التالية:

١- على مستوى الحياة الداخلية للحزب:

ان تصرفات أعضاء الحزب وممارستهم اليومية في منظماتهم الحزبية، تعكس صدق الانتماء لعقيدة الحزب وتجسد استيعاب الرفيق للنظرية التنظيمية للحزب من خلال:

- **سلامة ممارسة النقد والنقد الذاتي**، إذ أن الممارسة الصائبة والمسؤولة لعملية النقد والنقد الذاتي تشترط مشاركة أعضاء الحزب في اتخاذ القرارات الحزبية والحكومية والتحقق من مدى تنفيذها، الأمر الذي يعزز الشعور بالمسؤولية الرفيعة في محاسبة المقصرين والمهملين ومكافأة المجدين وتشجيعهم أما الممارسة غير المسؤولة لسلاح النقد والنقد الذاتي، فتعني افراغ هذا المبدأ من مضامينه الحقيقية وتحويله إلى قنبلة موقوتة تنفجر في صورة اقتناص للاخطاء غير المقصودة، بهدف التشهير والتجريح والتضليل، وبتلك الطريقة يتحول النقد والنقد الذاتي من وسيلة لتصويب الأخطاء الى وسيلة للاساءة الى سمعة بعض الرفاق والنيل من تاريخهم النضالي. فالنقد غير المسؤول ماهو إلا تعبير عن رفض كل شيء وعدم الرضا عن أي شيء حتى وان كان سليماً، فتدب الفوضى في أوصال الحزب.

إن الجهة التي تقرر مدى سلامة ممارسة النقد هي أكثرية أعضاء المنظمة الحزبية، ورأيها هو الفيصل في تقويم النقد إذا كان يخدم مصلحة الحزب أم يخدم المصلحة الشخصية لمن يمارسه، وفي مثل هذه الحالة تطبق بحق الرفيق الذي يسيء استخدام أسلوب النقد، أحكام النظام الداخلي، مع العلم أن لوائح النظام الداخلي ليست «فزاعة» لكم الأفواه،أو لتخويف من يمارسه، وهي تستعيد ممارسة النقد والنقد الذاتي لمجرد كونه طقساً يقتصر على بعض المناسبات، بل ان أحكام النظام الداخلي تشدد على ضرورة التواصل وان يمارس على نحو هادف وواع بما يمكن من تخليص الحزب من الظواهر المرضية كافة التي تعتري مسيرته النضالية.

ولهذا فان ممارسة عملية النقد والنقد الذاتي تبقى منقوصة ان لم تقترن بالانضباط الصارم لأعضاء الحزب، ذلك الانضباط الذي يقيهم من مخاطر المزج بين الخطأ والصواب وبين الثواب والعقاب وعدم التمييز بينهما.

فالانضباط الصارم يعني التزام عضو الحزب بالقواعد الناظمة للحياة الحزبية والتقيد بالتوجيهات والقرارات التي تصدرها القيادات الأعلى في الحزب، والتي تتميز بالصفة الآمرة والملزمة للقيادات الأدنى، والأخيرة لاتملك الحق في رفضها أو عدم تنفيذها، عملاً بمبدأ الديمقراطية المركزية.

وبالطبع فان الانضباط الحزبي النابع عن قناعة عضو الحزب بسلامة النهج السياسي للحزب وبجدوى قراراته، لاشك يشكل ضمانة حقيقية للحفاظ على وحدة الحزب الفكرية والتنظيمية في حين الانضباط القائم على التسلط والخوف والفزع فانه ينعكس سلباً على حياة الحزب الداخلية.

والانضباط الحزبي كممارسة يومية، يفترض أن يتسم بالشمولية، فلا يوجد انضباط خاص بالقواعد دون القيادات أو انضباط خاص بهذا الرفيق دون غيره، وشمولية الانضباط الحزبي ووحدته مستمدة من مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات الحزبية، ولهذا فان أحكام النظام الداخلي تطبق على جميع الأعضاء دونما تمييز، وهذا الأمر يعزز من وحدة الحزب التنظيمية، وهذا ما أكدت عليه بعض أدبيات الحزب «ولهذا كان نظام العقوبات الحزبية وكان مبدأ المحاسبة لتحرير الحزب باستمرار من العناصر التي تسيء بسلوكها الى الحزب أو التي تعطي بسلوكها صورة مناقضة لعقيدة الحزب ومبادئه وأهدافه ونظامه الداخلي» (٤)

- **السلوكية الحزبية والروح الجماعية:** تكرست القيادة الجماعية في سياق قيادة الحزب للدولة والمجتمع، وهي مستمدة من مبدأ الديمقراطية المركزية فقد تراكمت لدى حزبنا حيزة تاريخية يعتد بها من أسلوب العمل الجماعي وعدم التفرد في اتخاذ القرارات الحزبية. فالقيادة الجماعية ماهي إلا وسيلة لاشراك قواعد الحزب في مناقشة القضايا التي تمس حياة الحزب، وفي اتخاذ القرارات التي تسهم في تفعيل دور الحزب بين الجماهير.

والقيادة الجماعية لا تستبعد اتخاذ القرارات الفردية التي لها صفة الاستعجال، وقرارات من هذا القبيل يفترض أن تكون منسجمة ومنطلقات الحزب وأهدافه.

«إن القيادة الجماعية لاتعني تمييع المسؤولية ولا يجب أن تعرقل المبادرات اليومية للسلطة الثورية كما لا يجب أن تمنع الحركة المطلقة لهذه القيادة» (٥)

وفي كل الأحوال فان القيادة الجماعية والقيادة الفردية كلاهما يتمتعان بثقة القيادة السياسية ويخضعان لرقابتها.

لقد حذر **الرفيق الأمين العام للحزب حافظ الأسد** من مغبة عدم ممارسة المسؤول لصلاحياته بقوله «إننا لن نصبر على مقصر أو مهمل، ولن ندع أحداً يسيء إلى أخلاقية البعث وقيم مجتمعنا كي يعرقل مسيرتنا ويشوه عظمة ما نبنيه بجهد الشعب وعرقه»(٦)

وهكذا فان الممارسة المسؤولة للصلاحيات لابد وأن تنعكس ايجاباً على حياة الحزب الداخلية.

٢- السلوكية الحزبية على مستوى المنظمات الشعبية:

يستمد حزب البعث العربي الاشتراكي قوته من الجماهير التي حرص على تأطيرها في منظمات شعبية ونقابات مهنية، والحزب بوصفه قائداً سياسياً ومربياً وملهماً للجماهير بقي على صلة حية بها، يقودها ويتقدمها نحو تحقيق أهدافه الكبرى في الوحدة والحرية والاشتراكية واستبعد حزبنا من تجربته النضالية أساليب الضغط والاكراه في استمالة الجماهير وحشدها حول سياسته وحث أعضاء الحزب على ضرورة استلهام ارادة الجماهير والاعتماد عليها والعمل في صفوفها، وفي نفس الوقت حذر من مخاطر وضع العمل

الحزبي في مواجهة العمل النقابي فيبدو الأول دخيلاً على الثاني، ويظهر الرفيق الحزبي كما لو كان ضد منظمته النقابية فيخسر بذلك قدرته على العمل في نطاقها ويستقطب ضده القوى النقابية ولاسيما الحيادية منها غير الملتزمة التي تشكل عادة اكثرية النقابيين(٧) وأوصى الحزب اعضائه في مجال التعامل مع المنظمات الشعبية والنقابات المهنية بـ«أن يكونوا المعبرين في منظمتهم الحزبية عن مصالح منظمتهم النقابية وتطلعات أفرادها، كما أن عليهم أن يكونوا المعبرين في منظمتهم النقابية عن خطط وبرامج المؤسسة الحزبية»(٨)

وهكذا عملاً بمقدرات مؤتمرات الحزب يجب أن تنصب جهود اعضاء الحزب نحو التغلغل في صفوف المنظمات الشعبية والنقابات المهنية وقيادتها قيادة قائمة على التعاون والثقة المتبادلة، دون التدخل بتفاصيل وجزئيات عملها اليومي، فدور الحزب يقتصر على التوجيه والمراقبة ولا يطمح لأن يحل محلها أو أن يكون بديلاً عنها. وهذا ما أوضحته «بعض المنطلقات النظرية» أما الطليعة الاشتراكية فتقوم بدور الوسيط والقائد الذي يعمل على ضبط مسيرة الجماهير نحو المستقبل الاشتراكي بشكل علمي وبأسلوب ديمقراطي»(٩)

إن سلوكية أعضاء الحزب وتصرفاتهم إما أن تكون عامل جذب للجماهير وإما أن تكون عامل تنفير، فتنفض الجماهير عن الحزب ويتقوقع على نفسه، فالسلوك الذي يتنافى ومزاج الجماهير والسلوك الذي يتنكر للقيم والمعتقدات الأصيلة التي يدين بها المجتمع تشمئز منه الجماهير ويشكل عامل طرد لا جذب لها.

وبما أن المنظمات الشعبية والنقابات المهنية هي بمثابة الرئة التي يتنفس منها الحزب فان من واجب أعضاء الحزب أن يمدوا لها يد العون والمساعدة، ويمكنوها من انجاز مهامها بنجاح، ويستقطبوا من بين صفوفها خيرة الناس لتنسيبهم للحزب وأن يعرفوا من وكيف يوصلوا أفكار الحزب إليها، بعيداً عن اصدار الأوامر الفوقية والتسلطية والاستعلاء والغرور، وعندما يتحلى أعضاء الحزب بالنزاهة والاستقامة والاخلاص والبساطة والتواضع يتحولون الى بوصلة تهتدي بها الجماهير ممثلة بمنظماتها الشعبية ونقاباتها المهنية.

٣- السلوكية الحزبية على مستوى السلطة:

تتعاظم مسؤولية الحزب أكثر فأكثر عندما يتصدر قيادة الدولة والمجتمع حيث تبدأ مهمة التغيير الجذري في تحقيق النقلة النوعية من التخلف والتبعية الى التقدم والتنمية، مما يملي ضرورات الارتقاء بالسلوكية النضالية لأعضاء الحزب حتى يتمكنوا من قيادة المواقع الادارية التي تسند لهم، ويفضل عدم التسرع في اسناد المهام الادارية للرفاق الذين لايتمتعون بالخبرة الادارية حتى لايفشلوا في أداء المهام المناطة بهم، ومثل هذا السلوك يخلق الريبة والشك لدى غير الحزبيين الذين إما أن يتهربوا من تحمل المسؤولية، وإما أن يتقربوا للحزب بدافع المصلحة الشخصية، فتدب في أوصال الحزب العناصر الوصولية والانتهازية.

لقد كرست مؤتمرات الحزب صيغة العلاقة بين السلطة والحزب حيث تتولى قيادة الحزب وضع استراتيجية عمل السلطة وترصد الوسائل لمراقبة حسن الأداء والتحقق من سلامة التنفيذ، في حين تتولى السلطة مسؤولية تنفيذ قرارات الحزب وتوجيهاته وتسهر على تطبيق القوانين والانظمة النافذة. وقد حذرت أدبيات الحزب من مخاطر التدخل في الشؤون اليومية لعمل مؤسسات الدولة، وأوصت بضرورة عدم تجاوز الحزبي لصلاحياته وابتعاده عن دوره والتدخل في أمور لاعلاقة له بها، وأن يراعي أنظمة البلاد وقوانينها ودستوره، وألا يقعوا في مستنقع التطرف الثوري، فيضربوا في قوانين البلاد في عرض الحائط، صحيح أن السلطة هي سلطة الحزب ولكن هذا لايعني أن تحل هيئات الحزب محل مؤسسات الدولة حتى لاينصرف الحزب عن أهدافه الكبرى، ويتخلى عن مهامه كقائد للجماهير ومربي لها، وفي مثل هذه الحالة تتحول هيئات الحزب إلى جهاز بيروقراطي وتغرق في الأمور اليومية للسلطة.

إن السلطة ببريقها ومغرياتها تعد بحق المحك الفعلي لمصداقية السلوكية الحزبية، فدور أعضاء الحزب في مجال السلطة يتمثل في تطوير الادارات التي يعملون بها وفي حث العاملين على زيادة الانتاج كماً ونوعاً، وفي السهر على حسن تنفيذ السياسة الاقتصادية للحزب. فقد أوضحت المسالة التنظيمية في الحزب هذا الجانب. «إن دور الحزب القائد هو دور المرشد السياسي للسلطة، وهذا يعني بأن قيادة الحزب للسلطة يجب الا تؤدي الى ذوبانه فيها، فالسلطة أداة تنفيذ والحزب أداة اشراف وتوجيه وتخطيط للسلطة، وصلة وصل بينها وبين الجماهير» وعليه حذر الحزب من مخاطر استغلال الصفة الحزبية أو

الصفة الحكومية بهدف الاثراء غير المشروع والانغماس في الملذات والابتعاد عن فضيلة الاعتدال في جني الثروة، كذلك حذر الحزب من مغبة استخفاف أعضاء الحزب بالكفاءات والخبرات والاستهتار بآراء مرؤوسيهم والاستعلاء على الجماهير وفرض الوصاية عليها، الأمر الذي يسيء الى سمعة الحزب من جهة ويعرض الرفيق للمسالة أمام النظام الداخلي. وبهذا الخصوص بينت «بعض المنطلقات النظرية» مايلي: ان الوضوح الدائم في سياسة الحزب يساعد على خلق الشروط الموضوعية لانضباط طوعي، كما أنه يساعد على عزل العناصر الانتهازية والمخربة في صفوفه، وعملاً بالمنطلقات النظرية للحزب يفترض انتقاء خيرة المناضلين البعثيين الأكفاء من النواحي الفكرية والعملية والسياسية وتعيينهم في المواقع الادارية الحساسة.

من سياق ما ورد تبين لنا بأن سلوكية أعضاء الحزب وتصرفاتهم الصائبة تشكل مصدر استقطاب للجماهير والتفافها حول طليعتها الثورية، وبقدر ما يجسد البعثي مقولات «البعثي اول من يعطي وآخر من يأخذ» و«البعثي أول من يضحي وآخر من يستفيد» والبعثي «القدوة والمثل» بقدر ما يشمخ البناء الحزبي وتتجذر مكانة الحزب بين الجماهير العربية، وينجح في تحقيق أهدافه في الوحدة والحرية والاشتراكية.

المراجع

١- بعض المنطلقات النظرية ص٥٥
٢- المسالة التنظيمية ص ٤٠
٣- دراسات تنظيمية ص٩٧
٤- المرجع السابق ص١٢٣
٥- المرجع السابق
٦- خطاب الرفيق الأمين العام للحزب في الذكرى السابعة عشرة للثورة
٧- دراسات فكرية ص٢٧
٨- المرجع السابق ص٣٩
٩ بعض المنطلقات النظرية ص٦٠

دراسات اجتماعية

حول التنمية و القضايا السكانية في الجمهورية العربية السورية «تخفيض السكان أم زيادة التنمية»

●الرفيق: لؤي فؤاد خازم

حظيت- ولاتزال- المسائل السكانية بالاهتمام المطلوب. على اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بدءاً من مؤلفات فلاسفة اليونان. حيث وجد **أفلاطون** أن حجم السكان. يجب أن يكون منسجماً مع المساحة الجغرافية، والحاجات الدفاعية، وأكد **أرسطو**: على ضرورة الحد من تزايد النمو السكاني، ذلك أن تزايد معدلات هذا النمو بمقدار يزيد عن المساحة الجغرافية للدولة، يؤدي إلى نشوء ظاهرة الفقر. وكان ابن خلدون من الروّاد الاوائل في الاشارة الى العلاقة الجدلية القائمة بين تبدلات الحركة السكانية، والحياة الاقتصادية بجوانبها المختلفة.

وكانت المسائل السكانية قد احتلت مكانة هامة في سدة الفكر الاقتصادي. منذ أن نادى **روبرت مالتوس (١٧٦٦-١٨٣٦) بنظريته التي تحذر من خطورة التزايد السكاني ضمن موارد انتاجية أو غذائية محدودة.** وقد توالى هذا الاهتمام

على مدى الزمن عبر الأفكار والنظريات والآراء العديدة، والمؤتمرات والندوات والحلقات الكثيرة، التي حاولت دراسة الظواهر السكانية، والتوصل الى القوانين التي تحكمها، ومعرفة مختلف الظواهر والمتغيرات والانعكاسات المترافقة والمتداخلة معها.

لقد أكدت أعمال وأبحاث **المؤتمر العالمي للسكان (بوخارست-١٩٧٤)** على الدور التنموي للسكان، حيث لايمكن عزل عامل السكان من عوامل التنمية، كما لا يمكن تجاهل العلاقات التبادلية بين الاتجاهات السكانية، والتنمية الاقتصادية.

أيضاً **أكد المؤتمر العالمي الثاني للسكان (مكسيكو-١٩٨٤) والمؤتمر العالمي (القاهرة-١٩٩٤)** على أن السكان جزء أساسي في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأن برامج وخطط وعمليات التنمية يجب أن تعكس الروابط المعقدة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية. إذ- مما لاشك به- أن بعض مظاهر النقص والاشكال في خطط وبرامج التنمية- **وخاصة التنمية العربية- قد تبدو واضحة في ملاحظة تركز جل اهتمامها على الجوانب الاقتصادية دون الجوانب الديمغرافية والبشرية والاجتماعية، وهذا ما أبرز إلى حيز الوجود، الكثير من المشاكل والمعضلات المعقدة التي أعاقت فيما بعد، عمليات التنمية ذاتها. مثل ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات الزيادة في القوى العاملة، وارتفاع نسبة البطالة واتساع أشكال العمل غير المنظم (الهامشي) وانخفاض الانتاج والانتاجية.. الخ.**

وتبدى والحال كذلك، أهمية المسائل السكانية وارتباطها الوثيق بالتنمية، من خلال القدرة على التأثير بواسطة الخطط والبرامج على تركيب السكان، واحداث التغيير الذي يخدم أهداف التنمية، وكذلك احداث التغيير في نوعية السكان، وتحويلهم من مجرد مورد بشري، إلى طاقة بشرية فعالة ومنتجة، وهذا كله يعني القدرة على احداث التغيير الكمي والكيفي، في حجم، وتركيب السكان ونوعيتهم، بما يخدم أهداف الخطة التي تتركز في اقامة مجتمع التنمية والاشتراكية.

ان الحديث عن **المتغيرات الديمغرافية، ومشاكل الانفجار السكاني، في القطر العربي السوري** يستوجب منا بداية أن نتلمس أهم الظواهر السكانية في القطر، والعلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر، وعمليات وبرامج التنمية، وتتمثل أهم هذه الظواهر في ارتفاع معدلات نمو السكان. **فقد كان سكان القطر يتزايدون بأقل من /٢,٥٪/ خلال فترة الاحتلال الفرنسي، وارتفعت هذه النسبة الى /٣٪/ في الستينات، ثم الى /٣,٣٪/ في السبعينات. ووصلت الى /٣,٣٦٪/ في منتصف الثمانينات. وقد أدى هذا الوضع الى تزايد عدد سكان القطر من /٤,٥٦٥/ مليون نسمة عام /١٩٦٠/ الى /١١/ مليون نسمة عام /١٩٨٧/. أي بأكثر من الضعف خلال حوالي ربع قرن.**

ووفقاً لتقديرات المكتب المركزي للاحصاء لعدد السكان في الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٩٢ فقد بلغ حوالي /١٢,٩٥٨/ مليون نسمة، نسبة

الحضر منهم حوالي /٥١٪/ وبلغ وسطي معدل النمو السكاني /٣,٣٧/ (يبلغ هذا المعدل ٠,٦٤ في الدول المتقدمة و١,٦٧ في العالم ككل) وبذلك **تبين لنا أن عدد السنوات التي سيستغرقها المجتمع السكاني في القطر العربي السوري ليضاعف حجم سكانه أقل من /٢٠/ عاماً!! بينما في الدول المتقدمة أكثر من /١٢٠/ عاماً. ومن المتوقع- بذلك- أن يبلغ عدد سكان سورية في عام /٢٠١١/ حوالي /٢٥/ مليون نسمة**، لقد كان عدد السكان، ونموهم في العصور السابقة، دليلاً على التقدم والقوة والازدهار، وفي عصرنا الراهن. فإن نمو السكان بهذه المعدلات ينذر بالتأكيد، بعرقلة برامج التنمية والتقدم. حيث تعمل هذه المعدلات العالية على توجيه الاستثمار الى امتصاص الزيادة السكانية، على حساب الاستثمار الاقتصادي الذي يحفز عمليات التقدم والازدهار ويمكن أن نلاحظ العلاقة العكسية الواضحة بين الدخل الفردي والنمو السكاني. حيث يزداد الدخل الفردي مع انخفاض معدل النمو السكاني، وينخفض الدخل الفردي مع ارتفاع معدل النمو السكاني.

ويمكننا من خلال الجدول التالي، تبيان أثر النمو السكاني على الدخل الفردي في سورية:

الرقم القياس/السنوات:	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
لعدد السكان	١٠٠	١٠٣,٤	١٠٦,٨	١١٠,٤	١١٤,١	١١٨	١١٢
الناتج المحلي الاجمالي بكلفة الانتاج	١٠٠	٩٥,٥	٩٢,٧	١٠٤,٩	٩٥	١٠٣,١	١١٢
نصيب الفرد الواحد في الناتج المحلي الاجمالي	١٠٠	٩٠	٨٤,٥	٩٢,٥	٨١	٨٥,٢	٨٩,٤

ورغم أن الرقم القياسي للناتج المحلي الاجمالي كما هو مبين في الجدول- قد ارتفع في بعض السنوات. إلا أن الدخل الفردي الناتج عن تقسيم الناتج المحلي الاجمالي على عدد السكان قد انخفض نتيجة النمو السكاني السريع. والذي امتص معظم الزيادات المتحققة في الناتج المحلي الاجمالي. وفي ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني، وارتفاع عبء الاعالة العمري، وارتفاع معدل الاعالة الاقتصادية. فإن معظم دخل العائلة ينفق على المواد الاستهلاكية والايجار والتعليم والصحة... الخ، مما يحول دون تكوين المدخرات اللازمة لعمليات وبرامج الاستثمار، وبذلك يكون معدل النمو العالي للسكان عبئاً على الفرد، وعلى الدولة. ويؤدي بلاشك الى خفض

المدخرات الوطنية. ويمكن أن نذكر هنا الجهود الحثيثة التي بذلتها وتبذلها الدولة في ظل هذه المعدلات العالية، من دعم للسلع الأساسية كالخبز والسكر والأرز وغيرها وما تتحمله الميزانية من جراء ذلك من أعباء وضغوط تزداد كلما اطرد تزايد السكان ارتفاعاً.

لاشك أن الزيادة السكانية ستحتوي القسم الأكبر من الأموال المخصصة للاستثمار بالرغم من ضآلة هذه الأخيرة ستوجهه من أجل المحافظة على نفس مستوى المعيشة، ومستوى الدخل الذين كانا قبل زيادة السكان (استثمار ديمغرافي) ولن يكون للاستثمار الاقتصادي إلا الجزء الضئيل وهو الاستثمار الذي ننتظر منه تطوير القاعدة المادية للانتاج، وتحسين المستوى المعاشي للمواطنين، ورفع الانتاجية ومستوى الدخل الفردي.

ومن خلال تحليل نتائج الحسابات القومية في القطر خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٠) تبين أن متوسط نسبة الاستثمارات المحلية من الناتج القومي بالأسعار الجارية هو حوالي /١٦٪/ وعليه فإن الاستثمار الديمغرافي يستهلك حوالي /٨٥٪/ من الاستثمار المحلي. ولا يبقى سوى /١٥٪/ للاستثمارات الاقتصادية.

ان هذه الزيادة العالية في النمو السكاني، والتي تعرقل جهود الاستثمار والتنمية، ستحدو بالدولة والحال كذلك- إلى اللجوء الى المساعدات الخارجية والقروض الدولية لتمويل مشاريع التنمية، ولا يخفى على أحد مخاطر هذا التمويل، وتلك القروض.

وبمناسبة الحديث عن الاستثمارات الديمغرافية، يمكن أن نوضح أثر النمو السكاني على متطلبات التعليم، حيث يزداد عدد السكان في سن المدرسة في القطر، ويتضاعف كل /١٥/ عام، وبلغ معدل عدد طلاب المرحلة الأساسية /٤،٨٪/ سنوياً خلال الفترة /١٩٧٢-١٩٩٢/ ويتوقع أن يستمر هذا المعدل حتى عام /٢٠١٠/ وهذا كله يعني الزيادة في الاستثمارات الديمغرافية على متطلبات التعليم، وفي حال عدم المقدرة على تأمين هذا الاستثمار، فإن ذلك يتطلب حتماً توزيع الانفاق على التعليم على مجموعة أكبر من أعداد السكان في سن المدرسة. وهذا بدوره سينعكس على نوعية التعليم. والجدير بالذكر، أن نسبة ميزانية التعليم من مجموعة الميزانية العامة والاستثمارية في سورية تبلغ ما يقارب /١٠٪/ ويشكل الكادر التربوي أكثر من /٢٠٪/ من العاملين في القطاع الحكومي وحوالي /٧٪/ من مجموع القوى العاملة!!!.

وبالنسبة لتأثير معدلات النمو السكاني العالية على قوة العمل والاستخدام، فإن مسوحات القوى العاملة في القطر، تشير إلى ارتفاع متوسط عدد الداخلين إلى فئة القوة البشرية (١٥-٦٠) عام من /٨٠/ ألف نسمة سنوياً خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٠) الى حوالي /١٢٩/ ألف نسمة سنوياً خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨١) الى حوالي /٢٦٠/ ألف نسمة سنوياً خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠). كما يتوقع أن يصل عدد الداخلين الى سوق العمل سنوياً الى مايزيد عن /١٥٠/ ألف نسمة. أضف الى أنه من المتوقع ارتفاع نسبة مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية من /١٤٪/ في عام ١٩٩٠ الى /٢٠٪/ عام /٢٠٠٠/ وهذا يتطلب حتماً تامين المزيد من فرص العمل للداخلين الجدد على قوة العمل، والتي تحتاج الى استثمارات كبيرة، مادية وبشرية.

وفقاً لتقديرات البنك الدولي فإن خلق فرصة عمل جديدة تحتاج لاستثمارات تزيد عن /١٠،٠٠٠/ دولار، في دول يشابه وضعها وضع الجمهورية العربية السورية لذلك فإن تامين فرص عمل لـ /١٥٠/ ألف عامل جديد سنوياً، يتطلب تامين استثمارات سنوية في القطر بما يعادل:

١٠،٠٠٠×١٥٠،٠٠٠ = ١،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ دولار

إذن ان نمو القوى العاملة يتطلب استثمارات ضخمة في حال تخلف الاقتصاد عن تامينها، فإن ذلك سيؤدي الى ازدياد نمو معدلات البطالة، باشكالها العديدة الظاهرة، والمقنعة، وتفشي العمالة الناقصة المرئية وغير المرئية.

وتشير دراسة الظواهر السكانية في القطر، إلى وجود خلل في توزيع القاعدة البشرية، حيث ترك التطور الذي حدث في القطر بصماته على تخلخل هذا التوزيع، باتجاه ارتفاع وتائر الهجرة من الريف الى المدينة طلباً لفرص العمل، والحاجات الحضارية بمستواها الانساني. لقد كان سكان الريف يشكلون في عام /١٩٦٠/ حوالي /٦٣٪/ من مجموع السكان آنذاك، ثم توالت هذه النسبة بالانخفاض لصالح المدن والمدن الرئيسية التي تتركز فيها فعاليات الصناعة والتجارة والبنوك والعلوم والآداب والفنون... الخ. لتصل الى /٤٨،٧٪/ عام /١٩٨٩/ مقابل ارتفاع نسبة سكان الحضر الى مجموع السكان والتي قدرت بحوالي /٥١،٣٪/ عام /١٩٨٣/.

إن تركز المشاريع الاستثمارية وبرامج التنمية والخدمات بمستواها الحضاري وو... الخ قد لعب الدور الهام في خلخلة أوضاع توزيع القاعدة البشرية، وخلق حالة من عدم الاستقرار السكاني مما انعكس نهاية على جهود التنمية ذاتها ولاشك ان عدم القدرة في السيطرة على حركة الهجرة الى المراكز السكانية الرئيسية قادت الى

ظاهرة التمدن أو التحضر المفرط. في هذه المراكز، مما نتج عنه عدم القدرة على استيعاب الأعداد الكبيرة المهاجرة، إلى القطاعات المنتجة وحدوث أزمات سكنية وخدمية حادة، وهذا ما انعكس بدوره على الأوضاع الاقتصادية في الريف، فأدى إلى خلخلتها، وانخفاض نسبة القوى العاملة في الزراعة. هذه القوى التي هاجر معظمها الى المدن، وهي قوى لاتتوفر لديها المهارات والكفاءات اللازمة، مما أدى الى تمركز **معظم هذه القوى في القطاعات الخدمية، بدلاً من أن تكون هذه الزيادة في القوى العاملة متواجدة في القطاعات المنتجة أو في مشاريع تنمية وتطوير الريف.**

وهذا بدوره قاد الحكومة، والسلطات المختصة من أجل معالجة هذه الظواهر والارباكات الى زيادة الاستثمارات لمعالجة الأزمات السكنية والخدمية والمرفقية الحادة (استثمارات ديمغرافية). وكان من باب أولى أن تذهب هذه الاستثمارات الى مشاريع التنمية الريفية.

ان هذه الأوضاع تبرز الضرورة الملحة لادماج العامل السكاني في خطط وبرامج التنمية، باتجاه تحقيق الاستقرار السكاني. والاستفادة من السكان كعامل ايجابي لتعزيز مسيرة التنمية **عبر السياسة التخطيطية المتوازنة بين المحافظات. والتي ستلحظ التوزيع الأفضل والأمثل للأنشطة والفعاليات الاقتصادية وتوزيع القوى العاملة والطاقات البشرية بما يخدم مصالح التنمية ويحقق الاستقرار السكاني في القطر.**

ويمكننا بصدد الحديث عن القوى العاملة ان نلحظ ظاهرة انخفاض نسبة المشاركين في النشاط الاقتصادي نظراً لارتفاع نسبة الفئات العمرية دون سن العمل. وهي الفئات التي تعتمد في معيشتها وحياتها على مجموع السكان الذين يشكلون القوة العاملة المشتغلة. وتشير البيانات أن نسبة السكان دون سن الـ/ ١٤/ سنة يشكلون /٤٨٪ /من مجموع السكان في القطر. أضف الى هؤلاء السكان فوق سن الـ/ ٦٠/ عام، كما تشير الاحصائيات المتوفرة إن نسبة النشيطين اقتصادياً في سورية حوالي /٢٤،٢٪/ أي أن حوالي ربع السكان يشكلون القوة العاملة التي تخلق الناتج القومي. **وبذلك يكون معدل الاعالة يوازي ما بين /٢-٥/ أي أن الفرد المشتغل يعتبر مسؤولاً عن اعالة ثلاثة الى خمسة اشخاص. وهذه نسبة عالية إذا ما قورنت بالدول المتقدمة (١-٢)** أضف الى ذلك ضعف وانخفاض مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي. وعدم دخولها معترك العمل والانتاج على المستوى المطلوب وبشكل عام تشكل نسبة قوة العمل النسائية الى اجمالي قوة العمل العربية مابين /١٠-١٥٪/ وأقل من /٥-٧٪/ من القوة البشرية النسائية العربية. كما تشير الدراسات الخاصة بالقوة العاملة الى أن غالبية النساء

يعملن في مجالات محدودة، تنحصر في الأعمال الزراعية التقليدية، وأعمال الخدمات الخاصة، والتعليم والأعمال الادارية وفي مسح أجرته لجنة المرأة العاملة في الاتحاد العام لنقابات العمال عام / ١٩٨٩/ شمل /٤٢٧٤٣/ عاملة يعملن في منشآت القطاعين العام والخاص، وجد أن المرأة مازالت بعيدة عن ميادين الانتاج حيث لم تتجاوز نسبة المشتغلات في الصناعة والبناء والتشييد الـ/ ١١٪/ في حين كانت الغالبية موزعة بين الخدمات / ١٥٪/ والأعمال الادارية / ١٠٪/ والتعليم / ٦٩٪/.

وإذا أمعنا التدقيق في دورة نمو السكان في القطر، لوجدنا أن الظواهر السكانية فيه تتميز بدورة نمو سكانية سريعة ناتجة عن انخفاض نسبة الوفيات من جهة وارتفاع معدل الولادات المرتبطة بعامل التركيب العمري، ومستوى الخصوبة المرتفع، والعادات والتقاليد والمفاهيم الاجتماعية السائدة. وتشير الاحصاءات المتوفرة الى انخفاض معدل الوفيات الاجمالي وبخاصة معدل وفيات الرضع خلال الفترة مابين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات في سورية من /٨،٦٪/ الى /٥،٥٪/ كما أن دراسة مؤشرات المواليد الاجمالية تشير الى أن هذه المعدلات تبلغ مداها في الدول العربية عموماً. أما في سورية فإنها تقدر خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٠) بحوالي / ٤٥،٤/ بالألف وغني عن البيان أن التقدم الذي شهده القطر في المجالات الصحية والخدمية والتعليمية والثقافية. قد ترك آثاره على انخفاض نسبة الوفيات، وأن العادات والنظم الاجتماعية السائدة لاتزال تلعب دورها الفاعل في ارتفاع معدل الولادات.

لقد تركت هذه الظاهرة السكانية أثرها السلبي على فعاليات وأنشطة الحياة الاقتصادية والاجتماعية وسواها. من خلال توسيع القاعدة البشرية المتسمة بارتفاع نسبة الفئات العمرية الصغيرة (دون سن العمل). كذلك ارتفاع معدل الاعالة الاقتصادية والاتجاه نحو الاستثمار الديمغرافي بدلاً من الاستثمار الاقتصادي. وانخفاض معدل نمو المشاركة في النشاط الاقتصادي. ومشاكل الأمن الغذائي... إلخ.

فهل ستبقى هذه المعدلات العالية للنمو السكاني والظواهر السكانية العديدة المترافقة معها عائقاً أمام جهود التنمية وكيف سنجعل من عامل السكان. عاملاً ايجابياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ثم كيف ستلعب التنمية دورها في مجال التأثير على هذه المعدلات؟!.

أسئلة كثيرة تطرح نفسها أمام واقع معدلات النمو العالية للسكن. وأمام طموحات التنمية الشاملة.

بداية نقول ان من أول مهمات خطط وبرامج التنمية ملاحظة الجوانب المتصلة بالسكان والمتغيرات الديمغرافية، وأن تسعى هذه الخطط الى ادماج العامل السكاني في التنمية الشاملة. والتوسع في هذا الادماج تعزيزاً وتجسيداً لقولة الرفيق الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي القائد المناضل حافظ الأسد في الرسالة التي وجهها سيادته الى المؤتمر الدولي للسكان والذي عقد في المكسيك عام ١٩٨٤ «لقد عملت حكومة الجمهورية العربية السورية على معالجة المسالة السكانية عن طريق ربط المتغيرات الديمغرافية، بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية، وجعل العامل السكاني جزءاً لايتجزأ من عملية التنمية المخططة» ويمكن أن تحدد ماهية التنمية الاقتصادية المطلوبة في تجاوز الواقع الاقتصادي والاجتماعي والارتقاء صعوداً بالاعتماد على القوة الذاتية الوطنية، هذه التنمية الشاملة والمتوازنة والمتكاملة التي ستعمل على امتصاص معدلات النمو السكاني المتزايد باستمرار. لتخلق الظروف المناسبة للاستثمار الاقتصادي وزيادة الانتاج واحتواء أنواع البطالة. وزيادة الدخل الفردي ونمو الادخار وزيادة عرض العمل. مما سيزيد من توسيع السوق الذي يزيد بدوره من ربحية الاستثمارات وإن قولنا ان عملية التنمية يجب أن تكون متوازنة. يعني أن توجه الاهتمام إلى القطاعات والفروع الاقتصادية بمستوى واحد. دون اعطاء الأولوية لقطاع على حساب الآخر حيث لكل قطاع دوره الهام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك يقع على عاتق التنمية جملة مهام بالغة الحساسية. أهمها أن نلحظ الخلل القائم في توزيع القاعدة البشرية وأن تسعى بصددها الى ايجاد توازن فعال في توزيع هذه القاعدة. بما يخدم تنمية الريف. ويخفف من الأعباء والارباكات الملقاة على عاتق الحضر، ويحقق الاستفادة المثلى والاستغلال المناسب للطاقات والموارد البشرية والاقتصادية وتبرز في هذا الميدان أهمية الاعتماد على تخطيط الموارد البشرية والمادية. وتخطيط القوى العاملة.

ثم لابد لهذه التنمية أن توجه جهودهانحو رفع نسبة مشاركة أكبر عدد من المواطنين في النشاط الاقتصادي. عبر القضاء على البطالة ورفع نسبة مساهمة المرأة في فعاليات الحياة الاقتصادية والانتاجية. وهذا يتطلب حتماً الاهتمام بمحو أمية المرأة. وتثقيفها. ورفع تاهيلها وكفايتها. وتوعيتها في المجالات السكانية والأسرية. ولاشك أن مساهمة المرأة الفاعلة في الحياة الاقتصادية سوف يساهم في خفض معدل الاعالة. ويزيد من دخل الأسرة وو عيهاالمسائل تنظيم الأسرة، إن رفع نسبة المساهمين في النشاط الاقتصادي لاتشكل بحد ذاتها مؤشراً كاملاً لفعالية جهود التنمية. وتحقيق أهدافها. بقدر ما يجب أن نلحظ هذه

التنمية ضرورة تحقيق التوازن السليم والتوزيع الصحيح للقوى العاملة على مختلف فروع الانتاج والاقتصاد. حيث ستعمل على زيادة نسبة العاملين في القطاعات الانتاجية (الزراعة- الصناعة) وأن تزيد من كفاءتهم وتعزز مهارتهم وسويتهم العلمية والخبراتية.

وعلى صعيد التنمية الاجتماعية فلابد أن تركز هذه التنمية على تحسين الأوضاع المعاشية للمواطنين وتوفير الخدمات والمرافق والحاجات الاساسية وخاصة في الريف. ورفع سوية الانسان الثقافية والتربوية. وانتهاج أسلوب التعليم الالزامي لمرحلة متقدمة (المرحلة الاعدادية) وغني عن البيان أن ارتفاع معدل التعليم سيساهم في تخفيض معدل الخصوبة وبالتالي انخفاض معدل الولادات. وزيادة الوعي بالمسائل السكانية وقضايا تنظيم الاسرة. مما سينعكس على الزيادة العالية في معدلات النمو السكاني. والحد من اطرادها المستمر. ناهيك عن أثر التعليم ورفع المستوى العلمي والثقافي ودوره في زيادة دخل الفرد. ورفع مستواه الصحي والمعاشي. ووعيه لمسائل السكان ومتعلقاتها والنواحي المتعلقة بتنظيم الأسرة.

إن تحقيق المشاركة الفعالة والكاملة للمرأة في المجتمع يستوجب القضاء على التمييز والعنف الموجه ضد المرأة وهذا يتطلب بالطبع احداث تغييرات في المواقف الاجتماعية وخاصة المواقف السلبية الموجهة نحو تأطير وتعطيل مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وجدير بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وهي تسعى الى تنمية الموارد البشرية أن تركز على نواحي ومسائل التدريب والتعليم المهني والفني. هذا التدريب الذي سيمد سوق العمل بالمهارات الفنية والتقنية.

لاشك أن هناك نشاطات عديدة تشكل الرديف الهام والفعال لدعم السياسة السكانية التي ستسعى الى المواءمة بين النمو السكاني والاحوال الاقتصادية والاجتماعية. هذه السياسة التي يجب ان تكون جزءا من السياسة الانمائية الشاملة للقطر ومن هذه النشاطات الداعمة مجالات التربية السكانية التي تستهدف التأثير على المعرفة والقرارات والسلوك السكاني وتغيير القناعات السلبية وتشمل هذه التربية ادماج مفهومات سكانية في البرامج المدرسية وخارج المدرسة مثل محو الامية والتدريب المهني وتنمية المجتمع والبرامج الاجتماعية والتثقيف العمالي وبرامج تثقيف الشباب وبرامج التربية الريفية.. الخ.

ايضا مسائل تنظيم الاسرة كمفهوم ترشيدي يهتم بصحة الأم والجنين ويتيح للأم استخدام السبل التي تؤدي الى انجاب عدد الاطفال المرغوبين وتقديم المساعدة للمرأة العاملة فيما يتعلق بعدم الحمل ان رغبت في المشاركة في حياة المجتمع الاقتصادية والانتاجية ايضا الاهتمام بالصحة النفسية للاسرة لتنظيم العلاقة بين

الام والاب والاطفال ويبدو على عاتق برامج واهداف تنظيم الاسرة ان تؤكد على جملة امور اهمها: عدم الانجاب في سن مبكرة لتلافي المضاعفات الصحية والنفسية وعدم الانجاب ايضا في مرحلة متاخرة وبخاصة بعد سن الاربعين اذ يزداد احتمال نسبة الاطفال المشوهين وكذلك ضرورة ترك فواصل زمنية بين الحمول لا تقل عن سنتين حتى تتمكن المراة من استعادة جاهزيتها (عدم تقارب الحمل)

واما عن دور وسائل الاعلام ودور الصحافة كاحدى النشاطات الهامة والداعمة للسياسة السكانية وبرامج التنمية الشاملة والمسائل السكانية وقضايا تنظيم الاسرة فانها تلعب الدور الفاعل عبر وسائلها الجماهيرية المتنوعة في خلق الوعي الجماهيري للقضايا السكانية وتساهم في تعميق الحوار والمشاركة والتفاعل الايجابي بين الحكومة والجماهير في هذه المسائل والقضايا حيث يمكن لوسائل الاعلام على سبيل المثال ان تشرح خطط التنمية ودور الجماهير فيها كما تستطيع تبسيط المفاهيم المتعلقة بالمتغيرات والمشاكل السكانية وتاثيراتها على العمل والصحة والتعليم والتربية...الخ.

ايضا ان تسلط الاضواء على وضع وضرورة تحسين واقعها ودمجها في عملية التنمية الشاملة وكذلك يمكن ان تلفت الانظار الى المواضيع المختلفة المتعلقة بتنظيم الاسرة ورفاهيتها.

وانطلاقا من شعور وزارة الاعلام في القطر لاهمية المشاركة السكانية وقضايا التنمية وتنظيم الاسرة فقد رسمت خارطة من البرامج الاعلامية عبر وسائلها الفنية وكوادرها الكفوءة لرصد الواقع السكاني ومشاكله وافاق التنمية المرجوة في القطر العربي السوري كما انشات مديرية للاعلام التنموي ووحدة اعلامية متخصصة بالقضايا السكانية بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان والجهات المعنية في الدولة كما اخذت على عاتقها تنظيم الحلقات والندوات المتعلقة بمسائل السكان والتنمية وتنظيم الاسرة في كل مدينة ومحافظة ترسيخا لرسالة الاعلام في خلق الوعي وتنمية الفكر وتعزيز الثقافة الحاجة الاعلى للبشرية والمساهمة في مسيرة التنمية الشاملة.

ان التنمية الشاملة المتكاملة والمتوازنة هي بلاشك المنهج العلمي والعملي لتجاوز المشاكل المرتبطة بالظواهر الديمغرافية وفي مقدمتها مشكلة الانفجار السكاني وتزايد معدلات النمو السكاني واذا كنا نعي اهمية هذه التنمية لمعالجة هذه المشاكل والارباكات فلابد ان يترجم هذا الوعي الى برامج وخطط وسياسات عملية وعلمية من شانها التاثير في متغيرات السكان وتوزعهم بما يضمن التوافق والانسجام بين

العوامل السكانية والموارد والانشطة الاقتصادية.

ان مفهوم التخطيط الشامل والمتكامل والمتوازن لعملية التنمية قد يكون بل هو الاطار الانسب لرسم الاهداف الاستراتيجية لمعالجة مشكلة الانفجار السكاني والمشاكل الاخرى المتفاعلة معها مما يستدعي حتما عدم تجاهل العوامل السكانية اثناء وضع خطط وبرامج التنمية.

ثم لابد من تعميق مبادرة الجماهير في مختلف التنظيمات الشعبية والمهنية والسياسية واشراكها بشكل فعال في برامج التنمية حيث تحشد كل الطاقات البشرية والمادية وتنظم لزجها في مسيرة التنمية الشاملة هذه التنمية المعتمدة على الذات الساعية الى بناء الية اقتصادية ذاتية متطورة وفعالة في مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية الهادفة الى التكامل الاقتصادي العربي من اجل بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

المراجع والمصادر

١ — د. صفوح الاخرس - علم السكان وقضايا التنمية - دمشق ١٩٨١.

٢ — د. مطانيوس حبيب - التنمية الاقتصادي - دمشق ١٩٨٧.

٣ — د. سعيد النابلسي - علم السكان - دمشق ١٩٨٩.

٤ — د. عصام خوري د. مصطفى الكفري - قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي - وزارة الثقافة - دمشق ١٩٩٣

٥ — دراسات اقتصادية - الجزء الثالث — مصطلحات وتعاريف - المكتب المالي والاقتصادي القطري - دمشق ١٩٨١.

٦ — منهاج التثقيف الحزبي — الجزء الثالث - دراسات اقتصادية - مكتب الاعداد الحزبي القطري - دمشق ١٩٨٣.

٧ — د. ابراهيم علي - الوضع السكاني في سورية والمنطلقات الاساسية لوضع سياسة سكانية - موضوعات الدورات التدريبية المكثفة في مجال التربية السكانية وزارة التربية ١٩٩٤.

٨ — مجموعة المحاضرات التي القيت في الندوة الثالثة التي اقامتها وزارة الاعلام بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان في المركز الثقافي العربي بحمص ١٢ — ١٤/١/١٩٩٣.

٩ — الندوة الدولية حول السكن والتنمية واهمية الرقم الاحصائي حمص ١٩٨٣ بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان.

أنشطة و وثائق

● اعداد الرفيق: نصوح زبيدي

القيادة القومية

* استقبل الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد للحزب بتاريخ ٤ / ٧ / ١٩٩٦ السيد جورج حلاق وزير دولة والمبعوث الخاص لرئيس جمهورية غيانا.

ونقل السيد حلاق اثناء اللقاء رسالة موجهة من رئيس جمهورية غيانا الى الرفيق الامين العام للحزب تضمنت تحياته القلبية للسيد الرئيس حافظ الاسد وتقديره العالي لسورية.

كما دار الحديث خلال اللقاء حول التطورات في المنطقة والعلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها.

* واستقبل كذلك بتاريخ ١٤ / ٧ / ١٩٩٦ السيد هيثم جمعة مدير عام وزارة المغتربين في الجمهورية اللبنانية.

ودار الحديث خلال اللقاء حول شؤون المغتربين العرب والتنسيق بين اللجنة القومية للمغتربين في سورية ووزارة المغتربين في لبنان.

* واستقبل أيضاً بتاريخ ١٤ / ٧ / ١٩٩٦ وفدا قياديا من الحزب السوري القومي الاجتماعي /الطوارىء/ في لبنان برئاسة السيد علي قانصوه رئيس الحزب وبحضور السيد عصام المحايري رئيس المجلس الاعلى.

وقد اطلع الرفيق الامين العام المساعد من السيد قانصوه على نتائج مقررات الحزب السوري القومي الاجتماعي. كما تم خلال اللقاء بحث علاقات التعاون بين الحزبين وآخر التطورات على الساحة اللبنانية وتطورات عملية السلام.

وكذلك استقبل الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد للحزب بتاريخ ٢٥ / ٧ / ٩٦ السيد اوليغ شينين رئيس اتحاد الاحزاب الشيوعية في الاتحاد السوفيتي السابق والسيد فلاديمير كيوز تشكوفا عضو في الاتحاد نائب في البرلمان الروسي ودار الحديث خلال اللقاء حول علاقات الصداقة والتعاون بين الحزبين وسبل تطويرها.

* وبتاريخ ١٤ /٨ / ١٩٩٦ استقبل الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد للحزب السيد سيرغي بادليان الامين العام للحزب الشيوعي في أرمينيا. وتم خلال اللقاء تبادل شامل للاراء حول علاقات التعاون بين الحزبين ونشاطاتهما إضافة للتطورات العالمية والاوضاع في المنطقة وعملية السلام.

منظمات الحزب داخل الوطن العربي

* القطر العراقي

- صدر العدد / ٨٣ / من جريدة صوت الجماهير « الجريدة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي » قيادة قطر العراق.

وتناولت افتتاحية العدد القرار / ٩٨٦ / والمتعلق بموضوع النفط مقابل الغذاء والدواء مبينة الصعوبات التي ستعترض تطبيق هذا القرار ومتوقعة انه حتى في حال تطبيقه فإن الوضع سيبقى سيئا بسبب ممارسات النظام العراقي..

أما التحليل الاخباري فقد تطرق الى تدني الاوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد ومحاولة النظام زرع بذور الفتن والتفرقة العشائرية بين أفراد الشعب ليسهل عليه السيطرة عليهم وضربهم.

وفي باب دراسات كتب الرفيق مهدي العبيدي عضو قيادة قطر العراق موضوعاً بعنوان « البعث بريء مما يفعله المتآمرون » أكد من خلاله براءة البعث والبعثيين مما تفعله الزمرة الحاكمة في بغداد ضد الشعب العراقي والامة العربية.

كما تضمن العدد موضوعا عن نتائج القمة العربية التي عقدت مؤخراً في القاهرة مستعرضاً قراراتها وانعكاساتها على قضايانا الوطنية.

وتضمنت الجريدة أيضا العديد من المحطات الاخبارية التي تعكس الوضع في العراق وما يعانيه شعبنا العراقي. من جور وظلم حكامه.

وثائق

ـ صدر عن مكتب الثقافة والاعداد الحزبي في القيادة القومية وضمن سلسلة الدراسات الكراس رقم / ٢٤ / بعنوان « الغات» من اعداد الرفيق الدكتور خالد رعد أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية في المعهد العالي للعلوم السياسية . ويقع الكراس في / ٤٥ / صفحة من القطع الصغير. بدأ الكراس بتعريف اتفاقية الغات ثم استعرض الظروف الدولية والتاريخية لنشوئها ولاسيما ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية وآثارها الاقتصادية والسياسية التي دفعت بالاطراف الدولية الى العمل على تحرير التجارة الدولية من القيود وذلك من خلال نظام تجاري دولي متعدد الاطراف وإقامة نظام مستقر لاسعار صرف العملات حيث اجتمعت / ٤٤ / دولة في (بريتون وودز) بامريكا عام ١٩٤٤ واتخذت مجموعة من القرارات أهمها قرار تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير . كما تمخض المؤتمر عن مجموعة من الاسس والقواعد منها اعتبار الذهب أحد المكونات الرئيسية للسيولة وليس المكون الوحيد مع اعتبار الية ربط اسعار تعادل العملات على علاقتها بالذهب بصورة رئيسية. وعدم السماح بتذبذب معدلات التحويل وضمان تدفق التجارة بين دول العالم ولكن الصعوبات العديدة التي ظهرت من جراء هذا النظام كظاهرة العجز المزمن في ميزان المدفوعات الامريكي اضافة للتحولات البنيوية المعقدة التي طرأت على النظام الاقتصادي الدولي وضعف رقابة البنوك المركزية على نشاطات المصارف لتوسع دورها في عمليات التجارة الدولية ولاسباب أخرى ايضا انهت الدول التزاماتها بمقررات نظام (بريتون وودز) النقدي واعتمدت نظم جديدة وهي (ترتيبات السوق المنظمة ـ قيود التصدير الاختيارية او التوسع الاختياري للواردات) وللاسباب التي ذكرت أيضا مضافا اليها المتغيرات السياسية والاقتصادية التي جرت في عقد التسعينات انتقلت منظمة « الغات» الى مرحلة جديدة تمخضت عن قيام منظمة التجارة العالمية. وتمت الاشارة الى ميثاق هافانا وولادة منظمة الغات وتوسعها بعد تعثر اجراءات المصادقة على ميثاق هافانا ورفض الكونغرس الامريكي للميثاق ووصفت المنظمة آنذاك بأنها اتفاقية دولية متعددة الاطراف تنشأ عنها حقوق والتزامات بين حكومات الدول الموقعة عليها والتي تنص على تحرير التجارة الدولية.

كما تقوم فلسفة العمل العامة للمنظمة على اساس مبادىء النظريات الاقتصادية الكلاسيكية كما بينت الدراسة اهداف المنظمة من خلال ما حددته مقدمة الاتفاقية والاجزاء الاربعة المؤلفة منها.

وتم استعراض المبادىء الاساسية للغات وهي خمسة : مبدأ الدول الاكثر رعاية ومبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة ـ مبدأ الشفافية ـ مبدأ المفاوضات التجارية ثم مبدأ المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب.

ـ وحول طبيعة المفاوضات التجارية الدولية في نطاق منظمة الغات استعرض الكاتب جولات المفاوضات الثمانية التي نظمتها الغات منذ إنشائها حيث ركزت الجولات الخمس الاولى على مسالة تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية . وقد حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال أما الجولات الباقية فقد ركزت على الكيفية التي يمكن بها تحرير العلاقات التجارية الدولية من الحواجز غير الجمركية ثم تحدث بشيء من التفصيل عن كل من جولة كيندي (١٩٦٣ ـ ١٩٦٧) وجولة طوكيو(١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) وجولة أورغواي (١٩٨٦ ـ ١٩٩٣) وذلك لطول الفترة الزمنية التي استغرقتها هذه الجولات والصعوبات التي واجهتها إضافة لأهمية الموضوعات التي ناقشتها ونتائجها.

وعن سلبيات وايجابيات تحرير التجارة الدولية بالنسبة لبلدان العالم الثالث بين اثر هذه السلبيات على اقتصاديات بلدان العالم الثالث من ارتفاع اسعار السلع والمنتجات الزراعية مما سيؤثر على موازين مدفوعات الدول المستوردة إضافة لحرمان صادرات الدول النامية من المزايا التي تتمتع بها بنفاذ صادراتها الى اسواق الدول المتقدمة كما أن قضية حقوق الملكية ستحمل البلدان النامية تكاليف باهظة في نقل التكنولوجيا من دول الشمال الى الجنوب. ولابد من تغيير في هياكل انتاج الكثير من الدول النامية وخططها الاستراتيجية التنموية.

أما الايجابيات المحتملة فهي امكانية استفادة الدول النامية من ارتفاع اسعار صادراتها وتحسين نوعيتها وفقاً للمقاييس العالمية وبفضل هذا النظام سيكون هناك حماية للحقوق التجارية للدول النامية وحمايتها أيضاً من سياسات الاغراق.

وفي نهاية البحث تمت الاشارة الى المادة (٢٤) من الاتفاق العام للتعريفات والتجارة التي تعنى بقيام اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة وتتضمن تعريفاً للاتحاد الجمركي.

مفكرة الاحداث

* عقدت الدول الصناعية السبع قمتها الثانية والعشرين في ليون بفرنسا خلال الفترة الواقعة ما بين ٢٧ ـ ٢٩ / ٦ / ٩٦ وشاركت روسيا في اجتماعات القمة ممثلة برئيس وزرائها . وقد تميزت هذه القمة عن سابقاتها بدعوة رؤساء المنظمات الدولية الكبرى لحضورها وإرسال مبعوثين الى الدول النامية في افريقيا وامريكا واسيا للاطلاع على وجهة نظرها . وناقشت القمة عدة جوانب منها سبل مكافحة الارهاب والقضايا الاقتصادية العالمية كالتعاون الاقتصادي والنقدي ومسائل التجارة العالمية والمساعدات .... وفي الجانب السياسي أكد المؤتمر على ضرورة الالتزام بعملية السلام الجارية في المنطقة العربية وعلى مبدأ الارض مقابل السلام ومقررات مؤتمر مدريد ومجلس الامن داعين الاطراف لاستئناف المفاوضات

على اساسها. كما تطرقت القمة الى الوضع في البوسنة وروسيا والوضع في الامم المتحدة.

* عقد وزراء خارجية دول المنتدى الاقليمي لرابطة اتحاد دول شرق اسيا (آسيان) مؤتمرهم السنوي الثالث ٢٠ ـ ٢١ / ٧ / ١٩٩٦ في جاكرتا بحضور ممثلين عن منظمات دولية إضافة لعدد من دول العالم. وبحث المنتدى مواضيع تتعلق بتعزيز الامن والسلام في هذه المنطقة وقبول اعضاء جدد في المنتدى والموقف من استمرار عضوية الاتحاد الاوروبي . إضافة لموقف دول آسيان في مواجهة سياسات الدول الكبرى التي تحاول السيطرة على اقتصاد العالم.

وفي ختام اعمال المؤتمر رحب البيان الختامي بالهندوروسيا والصين كشركاء جدد في الحوار كما رحب بانضمام بورما كعضو مراقب. وأكد رئيس المنتدى رفض اسيان للتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة فيها.

* فاز الرئيس الروسي بوريس يلتسين في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية باكثرية ٥٤,٥٥٪ من الاصوات بينما حصل خصمه زعيم الحزب الشيوعي غينادي زيوغانوف على ٤٠,٥٥٪ من الاصوات.

* فاز مرشح الفقراء عبد الله بوكرم في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في الاكوادور وذلك باغلبية (٥٤٪) من الاصوات متقدماً على مرشح الاغنياء اليميني ، «خايمي بنوت» ممثل الحزب الديمقراطي المسيحي الذي حصل على (٤٥٪) من أصوات الناخبين وبذلك يكون قد انهى حكم السلطات العسكرية وبدا حكم المدنيين وانتهى حكم الاغنياء وبدا حكم الفقراء . علماً ان المرشحين من أصل لبناني.

* قام العسكريون من قبيلة التوتسي في بوروندي بتاريخ ٢٥ / ٧ / ١٩٩٦ بانقلاب عسكري أقالوا فيه الرئيس / سيلفسترنتيبا نتونفانيان / الذي لجأ الى السفارة الامريكية . وتم تنصيب الميجر / بياربويو / رئيسا للمجلس العسكري وحاكماً جديداً للبلاد. وقد لاقى الانقلاب معارضة كبيرة من الدول الافريقية وخاصة المحيطة ببوروندي ومن الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي. ولكن الرئيس الجديد تعهد باقامة المصالحة بين القبيلتين المتنازعتين والعودة الى الديمقراطية واعلن عن تشكيل حكومة انتقالية وطالب بعدم التدخل الخارجي في شؤون بوروندي الداخلية.